كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي «دراسة توثيقية»

د. محمد عبد الفتاح العمراوي

أستاذ مشارك، النحو العربي، قسم اللغة العربية، جامعة السلطان قابوس وكلية دار العلوم، جامعة القاهرة

ملخص البحث

كتاب «الجمل في النحو» الذي تتناوله هذه الدراسة تأرجحت نسبته بين الخليل بن أحمد الفراهيدي «ت١٧٥هـ» وابن شقير «ت٣١٧هـ»، ويهدف هذا البحث إلى بيان حقيقة نسبته إلى الخليل ا، فتأكيد نسبته إليه يغيّر كثيراً من الحقائق التي اتفق عليها العلماء والباحثون عن نشأة النحو العربي وتطوّره وتاريخه في القرن الثاني الهجري.

والشك في نسبة الكتاب قديم، يبدأ مع ابن مسعر «ت٤٤٢هـ» والمخطوطات الواردة لهذا الكتاب، والتحقيقات والدراسات لم تنج من التضارب والخلط في النسبة.

واعتمد هذا البحث على عرض ما ورد في كتاب الجمل على نحو الخليل بن أحمد، الذي نقلته كتب النحو، وبخاصة كتاب سيبويه، وعرضه أيضاً على نحو تلميذه، الذي كانت آراؤه صدى لآراء أستاذه ما لم يصرح بمخالفته. واهتمت الدراسة بأوجه التناقض في الآراء والمصطلحات واختلاف التحليل لمسائل النحو بين صاحب الجمل والخليل. واهتمت كذلك بإظهار ما اشتمل عليه الكتاب مما لا ينتمي إلى عصر الخليل.

وقد وصل البحث إلى نتيجة واحدة، وهي انتفاء نسبة كتاب «الجمل في النحو» إلى الخليل بن أحمد، لأسباب أهمها التناقض الواضح بين آراء الخليل ومصطلحاته وما ورد في هذا الكتاب مما لا ينتمي إلى عصر الخليل.

مقدمة:

حقق الدكتور فخر الدين قباوة «كتاب الجمل في النحو» ونسبه إلى الخليل بن أحمد وصدر الكتاب سنة ١٩٨٥م لكن مقدمة التحقيق لم تجزم بصحة هذه النسبة، وبعد ذلك بسنتين صدرت دراسة للدكتور محمد إبراهيم عبادة تؤكد نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، وفي ذلك الوقت ظهر الكتاب بتحقيق آخر للدكتور فائز فارس، وبعنوان آخر هو «المحلي - وجوه النصب»، ومنسوباً لمؤلف آخر هو أبو بكر أحمد بن شقير «ت٣١٧هـ»، وشتّان ما بين الرجلين، فالخليل هو عالم العربية الأول، وأستاذ سيبويه، ورأس المذهب البصري، وابن شقير نحوي بغدادي، تبع مذهب الكوفيين، ولم تصلنا كتبه، ولم ينقل النحاة شيئا من آرائه.

وبتتبع تاريخ الكتاب وجدنا هذا الاضطراب في النسبة والعنوان يرجع إلى منتصف القرن الخامس الهجري، فأقدم إشارة إليه لابن مسعر المفضل بن محمد المعري «ت ٤٤٢هـ» تشير إلى تأرجح نسبة الكتاب في عصره بين الخليل وابن شقير، وقد رأى هو أنه لابن شقير، واستمر هذا الاضطراب في النسبة والعنوان لدى من ترجموا لطرفي النزاع حول الكتاب، حتى ظهر لدى المحققين والباحثين المحدثين.

والقارئ لهذا الكتاب يدرك منذ الوهلة الأولى ملامح النحو الكوفي تتجلّى في المصطلحات والآراء، وقد أدرك الدكتور قباوة والدكتور عبادة ذلك، ولم يثنهما هذا الأمر عن نسبته للخليل. وكان الجواب أن هذه المصطلحات تمثّل مرحلة مبكرة من مراحل نمو المصطلح النحوي، وبعضها يعدّ أصولاً للمصطلحات البصرية والكوفية، وأن تاريخ النحو العربي في القرن الثاني الهجري مازال في حاجة إلى الدراسة العلميّة الدقيقة، وأن ما تداولته الأجيال المتعاقبة من تحديد لشخصية الخليل النحوية وتوزيع للمذاهب والأقوال والمصطلحات والآراء - لم تدرك مرحلة النضج، ولابد فيها من إعادة البحث والتحقيق.

والكتاب - سواء أكان للخليل أم لابن شقير - جدير بالدراسة، لكنّ تحديد النسبة مطلب مهم. فإذا ثبتت نسبته للخليل فإن كثيراً من الحقائق التي نعرفها عن تاريخ النحو في القرن الثاني الهجري تحتاج إلى مراجعة كما أوضح من أقرّا هذه النسبة.

أما إذا ثبتت نسبته لابن شقير فإنه سيكون أول كتاب نحو خالص يصلنا تغلب عليه ملامح النحو الكوفي، إذ إن كتب الكوفيين التي نجت من الضياع كانت تتناول النحو في رحاب القرآن أو الشعر أو المجالس، ومن ثم يكون الكتاب مصدراً مهما من مصادر النحو الكوفي الذي مازال يكتنفه الكثير من الغموض.

وقد تطرق بعض الباحثين لتحديد نسبة الكتاب لكنهم اختلفوا في ذلك، لأن جهودهم اعتمدت على النقد الخارجي ولم تعتمد على تحليل مادته تحليلاً كافياً ومقارنة ذلك بنحو الخليل أو بالمؤلفات النحوية التي عاصرت ابن شقير؛ وذلك لضياع كتبه وآرائه. ونستثنى من ذلك دراسة الدكتور عبادة؛ فقد اعتمدت على تحليل مادة الكتاب وعرضها على آراء الخليل والمؤلفات التي أعقبته. لكنها في الحقيقة كانت

موجّهة منذ البداية لنسبة الكتاب إلى الخليل. وهذا البحث يسعى وراء هدفين: أولهما تحقيق نسبة الكتاب، وثانيهما إظهار ملامح النحو الكوفي التي تسيطر عليه.

أما الهدف الأول فالوصول إليه يأخذ اتجاهين: اتجاه نسبته إلى الخليل، والسبيل إليه عرض المادة النحوية الواردة في كتاب الجمل على نحو الخليل المبثوث في كتب النحو، وبخاصة كتاب سيبويه، وعرضها كذلك على آراء سيبويه التي لا يخالف فيها أستاذه. فسيبويه في مثل هذه الآراء غالباً ما يصور نحو الخليل، فإذا لم يحدث خلاف أو تناقض فإن الكتاب للخليل، وإلا فقد انتفت نسبته عنه.

والاتجاه الثاني يهدف إلى معرفة حقيقة نسبته إلى ابن شقير، وهذا أمر صعب بسبب ضياع كتبه وآرائه، لذلك فإننا سوف نعتمد هنا على الاتجاه السابق، فإذا ثبتت النسبة للخليل فإنها تنتفي هنا عن ابن شقير، وإذا انتفت عن الخليل فإن ذلك يدعم نسبته لابن شقير.

يضاف إلى ما سبق البحث في المؤلفات النحوية التي عاصرت ابن شقير، وقد اخترنا كتابين هما:«الجمل في النحو» لأبي القاسم الزجاجي «ت ٣٤٠هـ»، وهذا الكتاب يحمل عنوان كتابنا، وقد درس صاحبه المذهب الكوفي على يد ابن شقير، والكتاب الآخر «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لأبي بكر بن الأنباري «ت٣٢٨هـ» فالنحو يمثل جانباً واضحاً في هذا الكتاب، وصاحبه يوافق ابن شقير في الميل لمذهب الكوفيين. فإذا كانت النسبة لابن شقير فإن عرض كتابنا على هذين الكتابين قد يفضي إلى أدلة أو علاقة شبه تدعم هذه النسبة وتؤكدها، وذلك لأن وحدة المناخ الثقافي غالباً ما تطبع المؤلفات التي تنتمي إلى علم ما بطابع مشترك.

وهذان الاتجاهان لتحديد نسبة الكتاب يخضعان لاحتمالات متعددة، فقد تثبت النسبة للخليل أو لابن شقير أو تنتفي عن أحدهما دون وجود دليل يرجح النسبة للآخر، أو تنتفي عنهما معاً فيظل صاحبه مجهولاً إلى أن يكشف الزمان عنه.

وأما الهدف الثاني وهو إظهار ملامح النحو الكوفي في الكتاب فهو مطلب رئيس بغض النظر عن نسبة الكتاب، لكنه في الوقت نفسه يرجح – في ظاهره – النسبة إلى ابن شقير، إلا إذا كانت هناك أدلة قوية تثبت النسبة للخليل.

وقد سلك البحث في وصوله إلى هذين الهدفين طريق المقارنة، وذلك في تحديد نسبة الكتاب عن طريق عرض مادته على كتب النحو التي سبق ذكرها، كما سلك طريق الوصف والتتبع التاريخي في كشف ملامح النحو الكوفي وتأصيلها، وكذلك في تتبع تاريخ الكتاب وجهود الباحثين في تحديد نسبته. وقد اقتضى الأمر اللجوء إلى التحليل والنقد أحيانا.

وبعد الانتهاء من البحث في كتاب الجمل تبيّن امتداد البحث واتساعه؛ مما يحول دون نشره كاملاً في إحدى الدوريات المتخصّصة، وقد اتضح أنه يمكن أن يقسم إلى جزأين: الأول يتناول الهدف الأول الذي أشرنا إليه، ويكون عنوانه:«كتاب الجمل المنسوب للخليل ابن أحمد الفراهيدي: دراسة توثيقية»، والجزء الثاني يتناول الهدف الثاني، ويكون عنوانه:«كتاب الجمل المنسوب للخليل بن

أحمد الفراهيدي: ملامح النحو الكوفي فيه وحقيقة نسبته»[*]

وقد جاء هذا الجزء الأول في مبحثين، كل منها يتناول عدداً من النقاط، ليأخذ الصورة الآتية:

المبحث الأول: تأرجح نسبة الكتاب وجهود الباحثين.

أولاً: تأرجح نسبة الكتاب بين الخليل وابن شقير.

ثانيًا: جهود الباحثين في تحديد نسبة الكتاب.

المبحث الثاني: حقيقة نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد.

أولاً: أوجه التناقض بين آراء صاحب الجمل وآراء الخليل.

ثانياً: أوجه التناقض بين آراء صاحب الجمل وآراء سيبويه.

ثالثاً: اختلاف التحليل بين صاحب الجمل والخليل.

رابعاً: اشتمال الكتاب على ما لا ينتمي إلى عصر الخليل.

المبحث الأول: تأرجح نسبة الكتاب وجهود الباحثين

أولاً: تأرجح نسبة الكتاب بين الخليل وابن شقير.

اعتمد محققو كتاب الجمل على مخطوطات ثلاث، وتصور هذه المخطوطات الخلط في اسم الكتاب ونسبته ومن المهم أن نعطي وصفاً موجزاً لكل منها حتى نتبين مصدر هذا الخلط الذي كان أساساً في تأرجح نسبة الكتاب لدى المحققين والباحثين بين الخليل وابن شقير[1].

النسخة الأولى: وهي من محفوظات مكتبة آيا صوفيا بإستانبول، وعنوانها: «كتاب الجمل فى النحو» تصنيف الإمام الحبر العالم الفاضل الخليل بن أحمد، وتاريخ نسخها سنة ٦٠١هـ.

النسخة الثانية: وهى نسخة مكتبة قولة وهى محفوظة فى دار الكتب المصرية، وعنوانها: «كتاب وجوه النصب» ألفه خليل بن أحمد البصري، وقيل هو تصنيف أبي عبد الله محمد ابن شقير صاحب أبى العباس المبرد، وتاريخ نسخها سنة ٧٢٢هـ.

النسخة الثالثة: وهى من محفوظات مكتبة بشير آغا بإستانبول، وعنوانها: «كتاب جمل الإعراب» من تصنيف الإمام أبي عبد الله الخليل بن أحمد رضي الله عنه، وتاريخ نسخها سنة ٨٦٥هـ.

ومن خلال هذا الوصف السريع لمخطوطات الكتاب يتضح مدى الخلط فى اسمه ونسبته، أما اسمه فيتأرجح بين «الجمل فى النحو» و«وجوه النصب» و«جمل الإعراب»، وأما نسبته فتتأرجح بين الخليل بن أحمد وابن شقير، ونسبته إلى الخليل لم تخل من الاضطراب، فهو فى إحدى النسخ «خليل ابن أحمد» وليس «الخليل»، وكنيته فى نسخة أخرى «أبو عبدالله»، والمعروف أن كنيته أبوعبد الرحمن[2]، ونسبته في النسخة الثانية إلى أبي عبد الله محمد بن شقير، والمشهور في كتب التراجم أن ابن شقير الذي أخذ عن المبرد وثعلب هو أبو بكر أحمد، وليس أبا عبد الله محمدا.

ولم يقتصر الخلط فى نسبة الكتاب على ما ورد فى مخطوطاته، فأقدم إشارة إليه تؤكد هذا الأمر، فقد نقل عن ابن مسعر المفضل بن محمد المعري «ت ٤٤٢هـ» أن الكتاب الذى ينسب إلى الخليل ويسمى الجمل من تصانيف ابن شقير[3].

وإشارة ابن مسعر السابقة تزعزع الثقة فى نسبة الكتاب للخليل، فهى أقرب الروايات عهداً بابن شقير، وقد تناقل المترجمون فيما بعد هذه الرواية عند الحديث عن مؤلفات الخليل بن أحمد، وكذلك عند الحديث عن مؤلفات ابن شقير»[٤]».

ومع أول تحقيق للكتاب ظلت نسبته غير محسومة، ففى رسالة للماجستير تم تحقيقه، وعنوان الرسالة: «تحقيق كتاب وجوه النصب المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أو إلى أبي عبد الله محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد»[٥]». ومن الواضح أن العنوان لم يحسم نسبة الكتاب، وإن كان الباحث قد رأى فى دراسته أنه لابن شقير اعتماداً على أدلة سوف نتناولها فيما بعد.

وكان أول ظهور للكتاب مطبوعاً سنة ١٩٨٥م، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، وقد ذكر فى عنوانه أنه «كتاب الجمل فى النحو» تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدى، والعنوان بهذه الصورة لا يوحي بأية شكوك فى نسبته، لكن مقدمة التحقيق يسيطر عليها الكثير من الشك فى نسبته للخليل، فيقول فى مقدمته: «هذا كتاب الجمل فى النحو المنسوب إلى الخليل ابن أحمد «ت١٧٥» أضعه بين أيدي العلماء والباحثين ليكون مادة للدراسة والتوثيق والتحقيق، ولسوف يثير فيما أرى أمواجاً مختلفة أو متناقضة من الآراء والتوجيهات والنقد والتقويم تساهم فى توضيح معالمه وتسديد منعطفاته وحل مشكلاته»[٦]».

ويقول أيضا: «والحق أن حياة هذا الكتاب يشوبها الغموض والإهمال والتوهين فأنت ترى من المؤرخين القدماء والمعاصرين ازوراراً عنه واستخفافاً به، حتى لتلقاهم غالباً ما يغفلون ذكره أو الإشارة إليه، فإذا اضطرتهم طبيعة مصنفاتهم إلى التعرض له أحاطوه بالطعن فى النسب، والتوهين للسبب، والازدراء للقيمة، والاستهانة بمكانته فى تاريخ العلوم العربية، وقد كان لهذا كله مع ما فى الكتاب نفسه من إشكالات خاصة مضاعفات سلبية عميقة الأثر صرفت الناس عنه، وجعلتهم يواجهونه بالتبرم والازورار»[٧]».

واكتفى الدكتور قباوة بتتبع تاريخ الكتاب من خلال ما ورد عنه فى كتب التراجم، ومن خلال الوصف الخارجي للنسخ المخطوطة، ولم يتعرض للموازنة بين المادة التى يحملها الكتاب وما نسب إلى الخليل بن أحمد من آراء فى كتب النحو، ولاسيما الكتاب لسيبويه، فقد رأى أن دوره يقتصر على تحقيق الكتاب وإخراجه للدارسين، ومن ثم يبدأ دورهم فى الدراسة والتوثيق.

وبعد الظهور الأول للكتاب مطبوعاً صدر كتاب «المُحَلى – وجوه النصب» «٨» لأبي بكر بن شقير، بتحقيق الدكتور فائز فارس، والكتاب فى حقيقته هو «الجمل» الذى تأرجح بين الخليل وابن شقير، يقول المحقق: «عنوان نسخة الكتاب فى آيا صوفيا هو «كتاب الجمل فى النحو» وعنوان نسخة قولة هو «كتاب وجوه النصب» وبعد ذلك اضطرب العنوان بين الجمل والمحلى... وإذا كان عنوان الجمل الذى نسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي مضللاً فإن رفضه أولى... وإننى أرتضي «المحلى – وجوه النصب» عنواناً للكتاب رافضاً ما قد يسببه عنوان الجمل من ربط غير صادق بين الكتاب والخليل مؤمناً أن تحريفاً ما قد يحدث بين الجمل والمحلى، مورداً اسماً ذاع للكتاب هو «وجوه النصب»

فيه خاص مقدم فى البداية أطلق على موضوع عام، وأراني فى الرضا بالاسم الخاص مطمئناً أكثر من اتخاذ الاسم العام فالخاص رجحه لدىّ الإمام السيوطي –رحمه الله– إذ يبدو ناقلاً عن ياقوت الذى نقل عن ابن مسعر فى طبقاته«[٩]».

لقد اعتمد المحقق على أدلة علمية فى نسبة الكتاب لابن شقير، وسوف نشير إليها فيما بعد، لكنه ابتعد عن المنهج العلمي تماماً حيث غيّر عنوان الكتاب بحجة أن عنوانه «الجمل» صار مضللا، لأنه يربط ربطاً غير صادق بين الكتاب والخليل بن أحمد، فكل هذا ليس مسوغاً للجوء إلى تحريف اسم الكتاب أو تغييره.

واختيار اسم المحلى اعتمد على تحريف وقع فى حديث السيوطى عن ابن شقير، وذلك فى قوله: «وقرأت فى طبقات ابن مسعر أن الكتاب الذى ينسب للخليل ويسمى المحلى له» ومن الواضح أن السيوطي ينقل نص ياقوت الذى سبق أن ذكرناه، وقد وقع تحريف فى اسم الكتاب فصار «الجمل» «المحلى» وارتضى المحقق هذا التحريف عنوانا، هروبا من نسبة الكتاب إلى الخليل«[١٠]».

هكذا نجد «كتاب الجمل فى النحو» تتأرجح نسبته بين الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبي بكر أحمد بن شقير، وأن هذا الأمر يرجع إلى زمن قريب من ابن شقير الذى عاش حتى بدايات القرن الرابع، فإشارة ابن مسعر «ت٤٤٢هـ» توحي أن نسبة الكتاب إلى الخليل كان أمراً شائعاً فى عصره، واستمر هذا الخلط فى نسبة الكتاب ليظهر فى تناول المترجمين لكتب طرفى النزاع، الخليل وابن شقير، وظهر كذلك فى مخطوطاته ولم يحسم الأمر بطريقة علمية لدى محققي الكتاب.

ثانيا جهود الباحثين فى تحقيق نسبة الكتاب:

لم يكن للقدماء دور يذكر فى توثيق نسبة الكتاب إلا الإشارة التى سبق أن ذكرناها لابن مسعر، بل كان منهم تجاهل تام له، فلم أجد أحداً ينقل عنه أو يشير إليه إلا ما ورد فى كتب التراجم، وقد تناول بعض المحدثين هذا الأمر، ولعل الدكتور علي أبو المكارم كان أول من تطرق إلى هذا الموضوع، فقد أشار إلى رواية ابن مسعر السابقة، ورجح عدم نسبة الكتاب إلى الخليل اعتماداً على ما يأتي:

المقدمة الموجزة للكتاب تتضمن تحديداً لموضوعه ومضمونه ومنهجه، وهذا التحديد الدقيق لا تجده فى عصر تلاميذ الخليل الذين تخلو كتبهم من المقدمات.

تشير المقدمة إلى أن مؤلف الكتاب قد ألف قبله مختصراً فى النحو، ولم ينسب أحد إلى الخليل تأليف هذا المختصر.

تشير المقدمة إلى أن الكتابين يستغني بهما القارئ عن كثير من كتب النحو وهذا يعني كثرة المؤلفات النحوية فى العصر الذى ألف فيه الكتاب ثم رغبة المؤلف فى تيسير هذه المؤلفات، وهذا يخالف ما يعرف عن عصر الخليل، إذ لم تكثر فيه المؤلفات، ولم تكن الرغبة فى تيسير القواعد تلح على العلماء فى عصر الخليل بقدر ما ألحت عليهم الرغبة فى استكشاف الظواهر وصياغة القواعد.

روى أبو بكر بن السراج «ت ٣١٦هـ» أن سيبويه حين سئل: هل رأيت مع الخليل كتبا يملى عليك منها؟ قال: لم أجد معه كتباً إلا عشرين رطلا فيها بخط دقيق: ما سمعته من لغات العرب، وما سمعت من النحو فإملاء من قلبه.

حين مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب الضبي «ت ١٨٢هـ» إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة فى علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع

سيبويه من الخليل هذا كله؟! جيئوني بكتابه، فلما نظر فى كتابه ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكاه عني فقد كان من عاصروه على يقين من عدم وجود كتب للخليل»[11]».

وقد سار الدكتور محمد خير الحلواني فى هذا الاتجاه، فنفى أن يكون الكتاب للخليل بن أحمد، وذلك للأسباب الآتية:

ما ذكره مؤلف الكتاب فى مقدمته أنه ألف مختصراً فى النحو، ولا يعرف للخليل كتاب مختصر فى النحو.

وردت فى الكتاب نقول عن الخليل بن أحمد نفسه وعن سيبويه ويونس والفراء، كما ورد فيه بيت لأبي بكر بن دريد صاحب الجمهرة «ت٣٢١هـ» وهذا يدل على أن الكتاب ألف فى فترة متأخرة.

استعمل المؤلف اللغز النحوي فى غير موضع من الكتاب»[12]»، وهذا يدل على تأخره عن عصر سيبويه، إذ لم تكن الألغاز النحوية مألوفة آنذاك.

فى الكتاب آراء ومصطلحات كوفية ما قال بها الخليل ولا أصحابه، وقد ذكر الدكتور الحلواني بعض هذه الآراء والمصطلحات.

فى الكتاب اضطراب وتخليط كثير، فيسمى أحياناً المعطوف بالواو بدلا، ويذكر «إلا» ضمن أنواع «لا، و«أو» ضمن أنواع الواو، ويرى أن نحو: «لم يدعُ ولم يغزُ مجزوم بالضمة، ونحو: «لم يقضِ ولم يرمِ»، مجزوم بالكسرة، ونحو: «لم يتعافَ ولم يتصابَ» مجزوم بالفتحة، وهذا الخلط لا يمكن أن يقع فيه الخليل»[13]».

تلك هى الأسباب التى اعتمد عليه الدكتور الحلواني فى نفي نسبة الكتاب للخليل بن أحمد، ولم يكن يعنيه غير ذلك فلم يتطرق إلى التحقق من نسبته إلى ابن شقير، وكذلك فعل الدكتور أبو المكارم.

وفى هذا الاتجاه سار الباحث سعد جحا، فنفى أن يكون الكتاب للخليل اعتماداً على اشتماله على مصطلحات وآراء كوفية، وعلى هذا الأساس رأى أنه لابن شقير المعروف بانتمائه للمذهب الكوفي»[14]».

أما الدكتور قباوة فقد اكتفى بتحقيق الكتاب وتتبع تاريخ حياته من خلال مخطوطاته وما أوردته كتب التراجم، ورجح لديه نسبة الكتاب إلى الخليل، ومع ذلك لم يكن مطمئنا إلى هذه النسبة، فختم مقدمته بقوله: «فمازال توثيق النص، أى تصحيح نسبه فى حاجة إلى نظر وتحرير... وها أنا ذا أضع ذلك بين أيدي المحققين وعلماء العربية، آملا أن يشاركوا فى تذليل العقبات»[15]».

وأما الدكتور فائز فارس فلم يخرج عن الأسباب السابقة فى نفيه نسبة الكتاب إلى الخليل مضيفاً إليها ما قاله أبو بكر الزبيدي «ت ٣٧٩هـ» عن الخليل من أنه «لم يؤلف فى النحو حرفا، ولم يرسم فيه رسما» كما أنه قد مضى على الكتاب أكثر من ألف سنة، نسب فيها إلى الخليل، لكن عالماً من العلماء لم يسند رأياً فى العربية إلى الخليل أخذا بما ورد فى هذا المصنف»[16]».

وفى تأكيده نسبة الكتاب إلى ابن شقير اعتمد على رواية ابن مسعر، ورأى أن ما قاله جدير أن يؤخذ به لقربه من زمن تأليف الكتاب، كما أن كتاب «المحلى» تختلط فيه مصطلحات النحو الكوفي بمصطلحات النحو البصري، وقد عرف ذلك عن ابن شقير»[17]».

ويلاحظ أن الجهود السابقة فى نفي نسبة الكتاب إلى الخليل، لم تعتمد على تحليل مادة

الكتاب تحليلاً كافيا، وعرض الآراء الواردة فيه على آراء الخليل التى وردت فى كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو، فهذا الأمر هو السبيل الصحيح لتحقيق نسبة الكتاب إليه أو نفي هذه النسبة، ولم تكن هذه الجهود –رغم وجاهتها– مانعة للدكتور قباوة من ترجيح نسبة الكتاب إلى الخليل.

وللدكتور محمد إبراهيم عبادة دراسة بعنوان: «كتاب الجمل فى النحو المنسوب للخليل بن أحمد – دراسة تحليلية». تناولت الدراسة مادة الكتاب، وما تضمنه من مسائل نحوية وصرفية وعلل، وتناولت آراء الخليل الواردة فى كتاب العين والكتاب لسيبويه، وصداها فى كتاب الجمل، كما تناولت العنوانات والمصطلحات والشواهد والأمثلة بين كتاب الجمل وكتاب سيبويه وكذلك بين الكتاب وكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ومعاني القرآن للفراء.

وقد كان الدكتور عبادة معجباً بأن يظهر كتاب للخليل، فيقول فى مقدمته: «وقد كنت دائما أسأل نفسي كيف كان التأليف فى النحو قبل كتاب سيبويه، وقد عشت معه فى كتابه زهاء ربع قرن دارساً وباحثا، ومازلت أفكر كيف خرج كتاب سيبويه عملاقاً فى مادته وتقسيمه وعرض شواهده وبسط مسائله... وإنه لمن الظلم البين أن يستقر فى الأذهان أن المعنيين بالنحو أحجموا عن التصنيف فيه ماعدا عيسى بن عمر الذى نسب إليه كتابا الجامع والإكمال»[١٨].

ويقول أيضا: «فهل حال بيننا وبين مصنفات النحويين من أشياخ سيبويه انبهار تلاميذه وحواريه بكتابه، فأخذ بريقه بأبصارهم وصرفهم عن كل المحاولات التى سبقته فتطامنت تلك المصنفات، ومن بينها كتاب الجمل للخليل، وتنحت عن حيد الطريق ... وقد يحتفظ الزمان ببقية أو أثر من الآثار دون تحلل، وإذا ما أزحنا عن هذا الأثر غبار الزمان وجلوناه فقد نستطيع أن نتعرفه ونرده إلى صاحبه»[١٩].

وقد كان هذا الإعجاب موجها للبحث فى اتجاه واحد وهو الكشف عن نقاط الالتقاء بين كتاب الجمل ونحو الخليل من خلال الكتب التى نقلت آراءه، وأهمها كتاب سيبويه، أما ما يدعم الاتجاه الآخر فقد حاول الدكتور عبادة تفسيره وتفنيده بما يؤكد نسبة الكتاب للخليل ابن أحمد الفراهيدي.

ونسوق مثالاً للدلالة على سير البحث فى اتجاه واحد، فعندما يذكر صاحب الجمل بعض العلل الصوتية البسيطة كقوله: «مُدّكر أصلها: مذتكر، وقد اجتمع ذال وتاء ومخرجهما قريب من بعض، فلما ازدحمتا فى المخرج أدغمت التاء فى الذال فأعقبت التشديد فتحولت دالا» – يقول الدكتور عبادة: «هذه العلل الصوتية تشعر بأن المصنف ضالع فى ذوق الحروف ودرس مخارجها»[٢٠]، وكأنه يشير إلى تأكيد نسبة الكتاب للخليل الذى أرسى مبادئ علم الأصوات فى العربية، مع أن هذا النوع من العلل ليس مما يثبت ضلوعا فى العلم لصاحبه، وإذا كان كذلك فهو ليس مرجحاً لنسبة الكتاب إلى الخليل، لأن من جاءوا بعد الخليل استفادوا من علمه، وتبعوا كثيراً من آرائه وعلله، فلا مانع من أن يكون الكتاب لابن شقير مع افتراض عدم ضلوعه فى علم الأصوات، فهو ينقل عن سابقيه ومنهم الخليل.

فإذا ما وجد بالكتاب ما يدعم عدم نسبته إلى الخليل، فإن الدكتور عبادة يقلل من قيمة ذلك، فمثلاً يتعرض لظهور بعض التعريفات فى الكتاب نحو قول صاحبه: «وحد التعجب

ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء من عادته»[٢١] حينئذ يقول: «فإن عددنا ذلك تجاوزاً من قبيل التعريفات فهي تعريفات لم تأخذ الطابع الاصطلاحي»[٢٢].

فالدكتور عبادة يدرك أن هذا اللون من التعريفات لم يكن معروفاً فى عصر الخليل وتلميذه سيبويه، ومع ذلك يقلل من قيمته بحجة افتقاده للدقة المطلوبة فى التعريفات الاصطلاحية.

وبهذه الطريقة لا يجد الدكتور عبادة صعوبة فى رد الأسباب التى تعترض سبيل نسبة الكتاب إلى الخليل، فعن ورود أعلام كالفراء وابن دريد فهذا «قد يفعله بعض الشراح أو النساخ والمريدين... عندما يعكفون على إخراج كتب شيوخهم، وقد يضيف بعض النساخ ما يوضح الأصل أو يتمم فكرة أو يؤيد هذا، فيحدث هذا الصنيع شبهة فى نسبة الكتاب لصاحبه، ولاسيما ذكر أعلام لم يعاصر أصحابها المصنف، أو كانوا لاحقين له».

أما ورود نقول عن الخليل وسيبويه «فمن المألوف أن يُذكَر المصنف أو كنيته، كما ورد ذكر سيبويه فى كتاب العين أيضا... وليس بعيداً أن يذكر الخليل بن أحمد رأياً لسيبويه... ولم نذهب بعيداً وكتاب سيبويه يشهد بالحوار الدائر بين الشيخ وتلميذه فى غير موضع»[٢٣].

وعن ورود بعض الألغاز النحوية فى الكتاب مما لم يكن مألوفاً إلا فى عصور متأخرة عن عصر الخليل – يرى الدكتور عبادة أن هذا لا يقدح فى نسبة الكتاب إلى الخليل، «فهذا النمط ليس بغريب على رجل العروض الأول إذا أومأ إليه وكشف عن مثل هذا اللبس، وقد ورد عن الخليل كلام فى الألغاز، جاء فى مراتب النحويين لأبى الطيب... عن الأصمعي عن الخليل قال: رأيت أعرابياً يسأل أعرابياً عن البلصوص ما هو؟ فقال: طائر، قال: فكيف تجمعه؟ قال: البَلَنْصي، قال الخليل: فلو ألغز رجل فقال: فما البلصوص يتبع البلنصي؟ كان لغزا»[٢٤].

وعن الخلط والاضطراب فى الكتاب واستبعاد صدور ذلك عن الخليل يرى الدكتور عبادة أن الكتاب يمثل مرحلة ما قبل استقرار النحو، بل يرى أن مثل هذه الأمور ترجح تقدم الكتاب على عصر سيبويه «إذ لو كان المصنف بعد سيبويه لمثل لوناً من الخروج على ما شاع واستقر، ولانتقد ذلك الصنيع وذاع أمره»[٢٥].

وعن المصطلحات الكوفية فى الكتاب يرى الدكتور عبادة أن هذه المصطلحات ضاربة فى القدم، وتعد أصولا للمصطلح البصري والكوفي، فهي تمثل مرحلة ما قبل استقرار المصطلح، والخليل بن أحمد هو رأس المدرستين، وقد أخذ عنه البصريون والكوفيون»[٢٦].

وعن نفي وجود مؤلفات نحوية للخليل يرى الدكتور عبادة «أنه من الظلم البين أن يستقر في الأذهان أن المعنيين «الأوائل» بالنحو أحجموا عن التصنيف» وأما ابن مسعر الذي أثبت الكتاب لابن شقير ونفاه عن الخليل «فقد أعلن هذا التنازع وحكم فيه بدون إبداء أسباب»[٢٧].

ويتضح مما سبق أن الجهود التى بذلها الباحثون فى تحقيق نسبة الكتاب لم تكن حاسمة فى تحديد انتمائه لا إلى الخليل ولا إلى ابن شقير، كما أنها لم تكن حاسمة في نفي نسبته إلى أي منهما، لأن بعض هذه الجهود اهتم بالنقد الخارجي للكتاب دون الاهتمام الكافي بنقده الداخلي وتحليله، وعرض الآراء الواردة فيه على ما عرفناه من نحو الخليل، وما يمكن أن

نعرفه عن نحو ابن شقير من خلال العصر الذى عاش فيه، وبعض هذه الجهود اهتم بالتحليل، لكنه كان تحليلاً موجهاً فى مسار واحد.

المبحث الثانى: حقيقة نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد

إن ما يهمنا هنا فى المقام الأول هو التحقق من نسبة الكتاب إلى الخليل أو نفي هذه النسبة، لأن ثبوت نسبته إليه يغير كثيراً من المفاهيم النحوية عن مرحلة ما قبل سيبويه ويغير كثيراً من المفاهيم عن نحو الكوفيين.

وما يمكن إضافته فى هذا الإطار هو عرض مادة الكتاب على نحو الخليل المبثوث فى كتاب سيبويه«[٢٨]» وكتب النحو الأخرى، وكذلك عرضها على آراء سيبويه التى لا يخالف فيها أستاذه فإذا ما اتفقت الآراء واتحد المنهج العام فهذا دليل يؤكد نسبة الكتاب للخليل، وإذا ما حدث تناقض أو تعارض فى بعض الآراء أو الأفكار فقد انتفت نسبة الكتاب إليه دون نظر إلى أوجه الاتفاق -وإن كثرت- لأن النحاة اللاحقين لسيبويه والخليل كثيراً ما يتفقون معهما فى الآراء والأفكار، وقد وضح من خلال هذه الطريقة وجود تناقض فى الآراء واختلاف في التحليل وغير ذلك مما يحول دون نسبة الكتاب للخليل، ونوضح ذلك فيما يأتي:

أولا: أوجه التناقض بين آراء صاحب الجمل وآراء الخليل:

١- يرى صاحب الجمل أن «حتى» و«الفاء» ولام كي ولام الجحود تنصب المضارع مباشرة، وهذا يناقض رأي الخليل الذى يرى أن المضارع ينصب بعدها بأن مضمرة وجوبا. فصاحب الجمل يقول: «والنصب بحتى وأخواتها قولهم: لا أذهب حتى تقدم، ولن أذهب حتى تأتينا، نصبت تأتينا وتقدم بحتى... وقولهم: أكرم زيدا فيكرمَك، وتعلم العلم فينفعَك، نصبت يكرمك وينفعك، لأنه جواب الأمر بالفاء، وكذلك القول فى جميع أخواتها»«[٢٩]».

أما الخليل بن أحمد فيروى أنه قال: «لا ينصب فعل البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة»«[٣٠]». وقد اعترض سيبويه على تعميم هذه المقولة، إذ خالف أستاذه فى أصل «لن» فالخليل يرى أنها مركبة من «لا» و«أن» والنصب «بأن» المظهرة المدغمة فى «لا»، أما سيبويه فقد رأى أنها حرف واحد وليست مركبة، وهى تنصب المضارع بنفسها، واعترض سيبويه أيضاً على ما رآه الخليل من نصب المضارع بعد «إذن» بأن مضمرة، إذ رأى أنها تنصبه بنفسها، وذكر حججه على ذلك«[٣١]».

٢- يرى صاحب الجمل أن قول العرب «لا أبا لك» يفسر على أن كلمة «أبا» جاءت على لغة القصر، ففى إطار حديثه عن هذه اللغة يقول: «ويقولون: لا أبا لك، أي: لا أب لك، هذا لغة من يكره أن يكون الاسم على حرفين»«[٣٢]».

والخليل بن أحمد يوجه هذا القول توجيهاً مخالفاً، ويستخدمه نظيراً لتفسير بعض الظواهر اللغوية، يقول سيبويه: «هذا باب يكرر فيه الاسم فى حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدُ زيدَ عمروٍ ... وقال جرير:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكمُ
لا يُلفينَّكُمُ فى سوءة عمر

وقال الخليل رحمه الله: «هو مثل لا أبا لكَ، قد علم أنه لو لم يجىء بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني فى قوله: يا تميم تميم عدي»«[٣٣]».

فالخليل يفسر ظاهرة من ظواهر النداء يتم فيها تكرار المنادى المضاف مقحماً بين المضاف والمضاف إليه، ويبقى المنادى على حكمه الإعرابي قبل، ويستأنس لذلك بالنظير «لا أبا لك» حيث تم إقحام اللام الجارة بين المضاف الذى هو اسم لا النافية للجنس، والمضاف إليه، ومع ذلك بقى اسم لا على حكمه الإعرابي قبل الإقحام، ففى رأي الخليل جاءت كلمة «أبا» معربة بالألف، فهى ليست على لغة القصر كما رأى صاحب الجمل.

وقد تناول السيوطي هذا القول، وذكر أقوال العلماء فيه، فقال: «فيه أقوال: أحدها –وعليه الجمهور– أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلق، والخبر محذوف... والثاني أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف فى الإعراب، والمجرور باللام فى موضع الصفة لها، وعليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك... والثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر، وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة»[٣٤].

وما يلفت الانتباه هنا فى كلام السيوطي أن رأي صاحب الجمل لم ينسب للخليل بن أحمد، وأن أقدم من نسب إليه هذا الرأي هو الفارسي، وقد ذكر بعض النحاة هذا الرأي مقابلا لرأي الخليل وسيبويه، دون أن ينسب لنحوي معين، فالخليل رأيه هو رأي الجمهور»[٣٥].

٣-يرى صاحب الجمل أن المستثنى المرفوع فى الاستثناء المنقطع يرفع على تقدير فعل الكون المحذوف، ويبدو أنه يرى تمام الفعل، فيقول: «فأما قول الآخر:

والحرب لا يبقى لجا حمها التخيل والمِراحُ
إلا الفتى الصبارُ فى النجدات والفرسُ الوَقاحُ

يعني: إلا أن يكون»[٣٦].

والخليل يذكر هذين البيتين ويفسر الرفع على الإبدال وكذلك يرى سيبويه، والإبدال هنا على الاتساع، يقول سيبويه: «وزعم الخليل أن الرفع فى هذا على قوله:

وخيل قد دلفت لها بخيل
تحية بينهم ضرب وجيع

جعل الضرب تحيتهم كما جعلوا اتباع الظن عملهم»[٣٧].

فالخليل يرى أن البدل إذا كان ليس من جنس المبدل منه، فهذا وارد فى كلام العرب على الاتساع، واستدل على ذلك بالبيت المذكور، فهو من قبيل الاستئناس بالنظير»[٣٨]. ومن الواضح هنا أن رأي الخليل يختلف تماماً عن رأى صاحب الجمل.

٤- يرى صاحب الجمل جواز الرفع والنصب فى المنادى المفرد العلم الذى ينون فى ضرورة الشعر ويرى أن قول الشاعر:

سلام الله يا مطرٌ عليها
وليس عليك يا مطرُ السلام

يروى فيه المنادى المنون بالرفع والنصب»[٣٩].

وقد رأى الخليل وتلميذه وجوب رفع المنادى المفرد العلم إذا نون فى ضرورة الشعر ونفى سيبويه سماعه غير الرفع، فقد ذكر البيت السابق ثم قال: «وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا، لأنك أردت فى حال التنوين فى «مطر» ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبته فى حال التنوين لنصبته فى غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفع فيه وفى أمثاله فى النداء... فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان فى موضع رفع... وكان عيسى بن عمر يقول يا مطرا، يشبهه بقوله يا رجلا، يجعله إذا نون

وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله»«[٤٠]».

فسيبويه لا يجيز إلا الرفع، ويورد رأي عيسى بن عمر بجواز النصب، وينفي سماعه ذلك وما قاله سيبويه هنا هو قول الخليل، يقول أبو القاسم الزجاجي «وإذا لحق الاسم العلم المنادى التنوين فى ضرورة الشعر فمنهم من ينونه ويرفعه على لفظه، وهو رأي الخليل وأصحابه ومنهم من ينونه وينصبه، ويقول أرده إلى أصله، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء وأصحابه، وكذلك أنشدوا بيت الأحوص:

سلام الله يا مطرٌ عليها

وليس عليك يا مطرُ السلام

هذه رواية الخليل وأصحابه بالرفع والتنوين، وأبو عمرو يرويه بالنصب»«[٤١]».

وننتهي هنا إلى أن رأي الخليل فى تنوين المنادى المفرد العلم فى ضرورة الشعر يختلف تماماً عما ورد فى كتاب الجمل.

٥- يورد صاحب الجمل قول الأعشى:

لقد كان فى حول ثَواء ثويتُه

تَقَضِّىً لُبانات ويسأمُ سائم

ويحكى ورود روايتين فى «يسأم» بالرفع والنصب، ويفسرهما بقوله:«أراد أن يقول: أن يسأم، فصرف النصب إلى الرفع، فقال ويسأم، وقال بعضهم: نصب ويسأم على إضمار «أن»، فصرف إلى النصب، لأن معناه: وأن يسأم»«[٤٢]».

وقال سيبويه عن هذا البيت: «وسألت الخليل عن قول الأعشى فرفعه، وقال: لا أعرف غيره، لأن أول الكلام خبر، وهو واجب»«[٤٣]».

وقد أدرك الدكتور عبادة وجود تناقض بين ما ورد فى الجمل عن هذا الشاهد، ورأى الخليل الذى ورد فى كتاب سيبويه فقال: «وقد يبدو التناقض بين ما نسبه سيبويه للخليل وما ورد فى كتاب الجمل... ويمكن أن ندفع هذا التناقض بواحد مما يلي:

١-أن تكون «وقال بعضهم ... «الواردة فى الجمل» من زيادة النساخ الملمين بمسائل النحو وخباياه».

٢-أن يكون المراد بقول الخليل: «لا أعرف غيره» أنه لا يأخذ برواية النصب ولم يسلم بتوجيهها.

٣-أن يكون الخليل قد وقع على رواية أخرى وتوجيهها بعد إجابته عن سيبويه.

٤-أن يكون سيبويه سأل الخليل عن البيت برواية «يُقَضّى» وهى لا يكون معها إلى رفع «يسأم»«[٤٤]».

وهذه الاحتمالات قد تقبل عندما يقتصر الأمر على هذا التناقض فقط، ولكن مع تكرر مثل هذا الأمر، فإن ذلك يفضي إلى ازدياد الشك فى نسبة الكتاب إلى الخليل.

٥- يرى صاحب الجمل أن نصب المضارع بعد «أو» يكون بإضمار «أن» وهو رأي الخليل لكنهما يختلفان اختلافاً واضحاً فى معنى «أو» يقول صاحب الجمل: «وأما قول امرئ القيس:

فقلت له لا تبكِ عينُك إنما

نحاول ملكا أو نموتَ فنعذرا

فإنه نصب على إضمار أن، يعنى أو أن نموت ... وقال بعضهم: أراد: حتى نموت، لأن أو فى موضع «حتى» وفى إحدى النسخ: «وقال الخليل: أراد حتى نموت»«[٤٥]».

إن النص فى النسخة الثانية يظهر أن صاحب الجمل ليس الخليل، فلكل منهما رأى يختلف عن رأي صاحبه، وإذا سلمنا أن هذه العبارة من زيادات النساخ أو الشراح – فإن التناقض بينهما قائم، فسيبويه يورد رأي الخليل فى البيت فيقول «والمعنى على: إلا أن نموت»«[٤٦]».

وبعد ذلك يسأل سيبويه الخليل عن نوع آخر من النصب بعد «أو» فيقول: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل:

﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراى حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم ﴾

﴿ الشورى:٥١ ﴾

فزعم أن النصب محمول على «أن» سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على «أن» هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: «إلا وحياً أو من وراء حجاب» كان فى معنى إلا أن يوحى، وكان أو يرسل فعلا لا يجرى على «إلا» ... فكأنه قال: إلا وحياً أو أن يرسل»[٤٧].

فالخليل يرى أن معنى «أو» فى البيت «إلا أن» أو «حتى»، ويؤكد أنه يختلف عن الآية فـ«أو» باقية على معناها مع إضمار «أن» بعدها، أما صاحب الجمل فيرى أن معناها فى البيت المذكور هو المعنى المشار إليه فى الآية، لذلك فالتناقض واضح بين رأي صاحب الجمل ورأي الخليل.

٦-يرى صاحب الجمل أن قولهم: يا زيدُ والفضلَ، ينصب فيه المعطوف على خلاف النداء، لأنه لا يجوز أن نقول: يا الفضل، ويذكر من الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا داود منا فضلا يجبال أوبي معه والطير وألنا له الحديد ﴾ ﴿سبأ:١٠﴾،بنصب الطير. وصاحب الجمل يشير إلى قراءة الرفع فى الآية، لكنه يؤولها بعيداً عن النداء على تقدير: وليؤوِّب الطيرُ»[٤٨].

أما الخليل فرأيه مختلف تماماً عن الرأي السابق، يقول الزجاجي: «وإن عطفت اسما فيه ألف ولام على اسم مفرد منادى كان لك فى المعطوف وجهان:

الرفع حملا على اللفظ، والنصب حملا على الموضع، وذلك قولك: يا زيدُ والغلامُ، ترفع الغلام عطفاً على لفظ زيد، وهو مذهب الخليل وأصحابه، لأنه بمنزلة المفرد لفظا، وهو الوجه، لأنه بمنزلة النعت. ويا زيدُ والغلامَ بالنصب عطفا على موضع زيد، لأنه فى موضع نصب، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء»[٤٩].

ويورد سيبويه رد الخليل على من رجح النصب فى هذه المسألة فيقول: «وقال الخليل رحمه الله: من قال: يا زيدُ والنضرَ فنصب فإنما نصب لأن هذا من المواضع التى يُردّ فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضر، وقرأ الأعرج: يا جبال أوّبي معه والطيرُ، فرفع ... وقال الخليل: هو القياس ... وقال الخليل رحمه الله: ينبغي لمن قال: النضرَ فنصب لأنه لا يجوز يا النضرُ، أن يقول: كل نعجة وسلختَها بدرهم فينصب إذا أراد لغة من يجرّ، لأنه محال أن يكون «كل سلختها»، وإنما جر لأنه أراد وكل سلخة لها، ورفع ذلك لأن قوله والنضرُ بمنزلة قوله ونَضرُ. وينبغي أن يقول:

أيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارَها

لأنه محال أن يقول وأي جارها. وينبغى أن يقول: رب رجلٍ وأخاه ...»[٥٠].

ويتضح مما سبق أن صاحب الجمل قال بالنصب فى هذه المسألة، ولم يجز الرفع على النداء فى حين يرى الخليل أن الرفع هو الوجه وهو القياس، وصاحب الجمل يختار قراءة النصب فى الآية، والخليل يحتج بقراءة الرفع، وأخيرا نجد الخليل يعمد إلى الحجاج العقلي فى الرد على من قال بالنصب لعدم جواز الرفع.

ونختم هذه المسألة بالنظر فى هذين النصين: قال صاحب الجمل: «تقول: يا زيدُ والفضلَ...

ولم يجز أن تقول: يا الفضلُ، فنصب على خلاف النداء».

وقال الخليل: «ينبغي لمن قال النضر فنصب، لأنه لا يجوز يا النضرُ أن يقول: كل نعجة وسلختَها بدرهم فينصب إذا أراد لغة من يجر...».

إن النظر فى هذين القولين يظهر أن صاحب الجمل يتبنى رأياً غير رأي الخليل، وأن الخليل كان على وعي بهذا الرأي، وهنا تتعدد الاحتمالات، فقد يكون صاحب الجمل معاصرا للخليل أو سابقا له، أو متأخرا لكنه تبنى رأي من عاصر الخليل أو سبقه، كل هذه الاحتمالات مقبولة، أما أن يكون صاحب الجمل هو الخليل فهذا ما يرفضه النظر فى النصين السابقين.

٧-من وجوه الرفع عند صاحب الجمل الرفع على فقدان الناصب، يقول فيه: «والرفع على فقدان الناصب مثل قول الله عز وجل ﴿وإذا أخذنا ميثق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى واليتمى والمسكين وقولوا للناس حسنا وأقيموا الصلوة واءتوا الزكاة ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون ﴾ ﴿البقرة: ٨٣ ﴾ فلما أسقط حرف الناصب رفع، فقال: لا تعبدون، ومثله فى ﴿البقرة: ﴾ ﴿وإذا أخذنا ميثقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من ديركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون ﴾ ﴿البقرة: ٨٤ ﴾، معناه ألا تسفكوا، فلما أسقط حرف الناصب رفع ...

وقال آخر:

خذي العفو مني تستديمي مودتي
ولا تنطقي فى سورتي حين أغضبُ
فإني رأيت الحب فى الصدر والأذى
إذا اجتمعا لم يلبث الحبُّ يذهبُ

على معنى: أن يذهب، فلما نزع حرف الناصب، ارتفع «[٥١]».

فصاحب الجمل يرى أن الشواهد الثلاثة يحكمها توجيه واحد وهو الرفع على فقدان الناصب، أما سيبويه فيوجه الآية الأولى توجيهاً مختلفاً، إذ يرى أن الفعل مرفوع فى إطار جواب القسم المنفي بـ«لا»«[٥٢]»، ومن الواضح أن الآية الثانية التى ذكرها صاحب الجمل تأخذ حكم هذه الآية، وقد ذكر سيبويه هذا التوجيه فى باب أسماه «باب الأفعال فى القسم» وهذا الباب يكاد يكون منقولا كله عن الخليل، إذ يكرر فى كثير من الفقرات: وسألت الخليل، أو: وسألته، ولذلك يكون توجيه صاحب الجمل للآية يخالف تماماً توجيه الخليل بن أحمد.

وقد تعرض سيبويه لظاهرة حذف أن الناصبة ورفع المضارع بعدها فقال: «ولو قلت مره يحفرُها على الابتداء كان جيدا، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل فى الكلام على مره أن يحفرها، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلته فى عسينا نفعلُ، وهو فى الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به»«[٥٣]».

وينقل سيبويه عن الخليل رأيه فى توجيه آية أخرى تندرج تحت ما أسماه صاحب الجمل بالرفع على فقدان الناصب، فيقول: «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجهلون ﴾ ﴿ الزمر: ٦٤ ﴾، فقال: تأمروني كقوله: هو يقول ذاك بلغني، فبلغني لغو، فكذلك تأمروني، كأنه قال: فيما تأمروني كأنه قال فيما بلغني، وإن شئت كان بمنزلة: ألا أيهذا اللائمي أحضرُ الوغى«[٥٤]».

فالخليل هنا يذكر توجيهين منهما توجيه صاحب الجمل، لكنه يأخذ المرتبة المتأخرة فى حين يحظى الأول بالتوضيح وذكر الأمثلة، حتى يبدو كأنه توجيه الخليل، أما الآخر فهو لغيره،

يذكره الخليل من قبيل الجواز لا الاستحسان.
هكذا نجد صاحب الجمل يوجه بعض الشواهد على أنها من قبيل الرفع على فقدان الناصب ويوجهها الخليل توجيها آخر مختلفًا، كما نجد صاحب الجمل يعامل هذه الظاهرة معاملة المطرد، فيجعلها وجهاً من وجوه الرفع ويورد لها الشواهد، أما تلميذ الخليل فيصفها بالقلة فيقول: «وهو فى الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به» ولو كان الخليل يرى شيوع هذه الظاهرة لوجدنا صدى ذلك عند سيبويه، يضاف إلى ذلك أن المصطلح الذى أورده صاحب الجمل لهذا الوجه من الرفع – لا أثر له عند الخليل وتلميذه.

٨- يفسر صاحب الجمل نصب وحده تفسيراً غريباً فيقول: «ولا يكون وحده إلا نصباً في كل جهة، تقول: مررت به وحده، ورأيت زيداً وحده، وهذا زيد وحده، وإنما صار كذلك، لأنه مصروف عن جهته، تريد: مررت بزيد الواحد، فلما أسقطت الألف واللام نصبته، لأنه مصروف عن جهته»[٥٥].

وهذا النوع من النصب على الصرف سبق أن تحدث عنه صاحب الجمل وأسماه: النصب من قطع[٥٦]، والقطع عنده مصطلح يطلق على نوع معين من أنواع الحال، وسوف نتناول ذلك بالتفصيل عندما نتعرض للمصطلحات فى كتاب الجمل.

وللخليل رأي مختلف فى نصب وحده، إذ يرى أنه واقع موقع المصدر، وهو ينصب لذلك، يقول سيبويه: «هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف فى الباب الذى يليه «يعنى قولهم: طلبتَه جَهْدَك» وذلك قولك: مررت به وحده ومررت بهم وحدهم... ومثل ذلك فى لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتَهم... وزعم الخليل... أنه إذ قال: وحده فإنما يريد: مررت به فقط لم أجاوزه... وزعم الخليل رحمه الله حيث مثل نصب وحده وخمستهم أنه كقولك: أفردتهم إفرادا، فهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل فى الكلام»[٥٧].

ويقول سيبويه فى موضع آخر: «وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله، فطرحت «على» فمن ثم قال: هو مثل عنده، وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصا»[٥٨].

وما حكاه سيبويه عن الخليل يفهم منه أحياناً أن نصب وحده على المفعول المطلق، وفى أحيان أخرى أنه مصدر منصوب فى معنى الحال، لكنه لا يفهم منه موافقة ما ورد فى كتاب الجمل من تفسير النصب بأنه مصروف عن جهته بسقوط الألف واللام.

ويذكر السيوطي مذاهب النحاة فى وحده فيقول: «قال سيبويه والخليل: وحده اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحادا، وإيحادا موضع موحدا... وقال قوم إنه مصدر على حذف حروف الزيادة من إيحاد واقع موقع الحال... وقال آخرون وهو مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخوة، وقيل: إنه مصدر بلا حذف، لأنه سمع وحد يحد، وقال يونس وهشام إنه منصوب انتصاب الظروف...»[٥٩].

هكذا اختلف توجيه صاحب الجمل عن توجيه الخليل لقول العرب، وليس ذلك فحسب، بل الاختلاف واضح فى المصطلحات وطريقة المعالجة، وعندما ذكر سيبويه رأياً مغايراً لأستاذه ذكر رأي يونس، وعندما ذكر السيوطي مذاهب النحاة فى توجيه هذا القول أورد رأي الخليل ولم يورد رأي صاحب الجمل.

٩-من أقسام الواو عند صاحب الجمل «واو الإقحام» يقول: «واو الإقحام مثل قوله عز وجل: ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العكف فيه والباد ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم﴾ ﴿الحج: ٢٥﴾ معناه: يصدون، والواو فيه واو الإقحام، ومثله: «ولقد ءاتينا موسى وهرون الفرقان وضياء وذكرا للمتقين» الأنبياء: ٤٨، معناه: آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء، لا موضع للواو هنا، إلا أنها أدخلت حشوا، ومنه قول امرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى
بنا بطنُ خَبْتٍ ذى قفاف عَقنقَل

معناه: انتحى، فأدخل الواو حشوا وإقحاما، ومثله: «فلما أسلما وتله للجبين. وناديناه أن يإبراهيم» الصافات: ١٠٣ - ١٠٤ ... معناه: ناديناه، والواو حشو على ما ذكر سيبويه النحوي»[٦٠].

والخليل وتلميذه لم يرد عنهما القول بزيادة الواو، بل ورد ما يخالف هذا، يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها أين جوابها... فقال: إن العرب قد تترك فى مثل هذا الخبر فى كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام»[٦١].

وإذا كان الجواب محذوفاً فالواو للعطف، وليست مقحمة أو حشواً كما رأى صاحب الجمل، ونسبته هذا الرأي إلى سيبويه غير صحيحة، والتناقض واضح جلي بين النصين السابقين، ففى نص الجمل يوافق صاحبه رأي سيبويه - رغم الخطأ فى نسبة الرأي- موافقة التابع، وفى النص الثاني يعرض سيبويه رأي أستاذه الخليل دون تعقيب منه، وهذا يظهر اتباعه هذا الرأي وارتضاءه له، وهذا التناقض ينتفي معه أن يكون ما ورد فى كتاب الجمل ينتسب إلى الخليل بن أحمد، وسنوضح فيما بعد أن الرأي الوارد فى كتاب الجمل هو رأي الكوفيين.

١٠-وجه صاحب الجمل قول الشاعر:

وتَأوِي إلى نسوة بائسات
وشُعْثا مراضيعَ مثلَ السعالي

على أنه نصب «شعثا» و«مراضيع» على الترحم»[٦٢]».

أما الخليل وسيبويه فيوجهان النصب فى البيت على معنى مختلف هو الذم أو كما يعبران: على التشنيع والتشويه، يقول سيبويه ناقلا عن الخليل: «كأنه حين قال: إلى نسوة عطل، صرن عنده ممن علم أنهن شعث ولكنه ذكر ذلك تشنيعاً لهن وتشويها. قال الخليل، كأنه قال: وأذكرهن شعثا، إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره»[٦٣].

١١- تحدث صاحب الجمل عن الجر على المجاورة وأسماه «الخفض على الجوار» وجعله وجهاً من وجوه الخفض فكأنه ظاهرة قياسية لديه، ويربط بينه وبين النعت السببي كما سنوضح بعد، وصاحب الجمل لا يذكر تفسيرا لهذا النوع من النعت إلا مراعاة القرب والجوار»[٦٤]».

وقد نقل سيبويه رأي الخليل فى هذه المسألة فقال: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، ... ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد... ومع هذا أنهم أتبعوا الجر الجر

كما اتبعوا الكسر الكسر، نحو قولهم: بهم وبدارهم، وما أشبه هذا، وكلا التفسيرين تفسير الخليل، وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير«[٦٥]».

ويتجلى التناقض هنا في أن صاحب الجمل يعد الظاهرة وجهاً من وجوه الجر ويربطها بما يعرف بالنعت السببي فكلاهما لديه من الخفض على الجوار، فكأنها ظاهرة قياسية أما الخليل وتلميذه فيريان أنها من قبيل الشاذ، كما يبدو الاختلاف واضحاً في المصطلح فلا أثر لمصطلح الخفض على الجوار لدي الخليل وتلميذه في تناولهما للظاهرة وكذلك يبدو الاختلاف في تفسير الظاهرة كما يتضح من الكلام السابق.

١٢- يرى صاحب الجمل أن العطف بالرفع على اسم لا النافية للجنس يوجه على الابتداء فيقول: «وإن شئت قلت: لا غلام ولا جارية عندك، ترفع «جارية» على الابتداء» «[٦٦]».

أما الخليل فيرى أن الرفع في نحو ذلك يوجه بالعطف على الموضع ، ففي قول الشاعر:

هذا لعمرُكم الصغارُ بعينه
لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

يقول سيبويه: «زعم الخليل رحمه الله أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم، كما أن الشاعر حين قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

أجراه على الموضع «[٦٧]».

ومن الواضح أن التوجهين مختلفان تماما، فعند صاحب الجمل الواو العطف الجمل والمرفوع بعدها مبتدأ، وعند الخليل الواو لعطف المفردات، وما بعدها معطوف على موضع لا واسمها فهما واقعان موقع المبتدأ.

١٣- يرى صاحب الجمل أن المنادى المفرد نحو: «يازيد» معرب ويجعله وجها من أوجه الرفع يسميه: الرفع بالنداء المفرد«[٦٨]» وصاحب الجمل لا يفرق بين مصطلحات الإعراب والبناء ولكن هذا ليس الأساس في الحكم بأنه يرى إعراب هذا النوع من المنادي وإنما الأساس أنه تناول ما يبنى على الضم في موضع خاص أسماه «الرفع بالبنية»«[٦٩]» وتناول المعرب مما يرفع بالضمة في مواضع أخرى.

أما الخليل فيرى بناء هذا النوع من المنادى، ويتحدث عن الفرق بين بنائه وبناء «أمس» ونحوها، ويتحدث كذلك عن شبهه بالمعرب، وغير ذلك مما ينقله سيبويه عن أستاذه في باب النداء«[٧٠]»، وكل هذا لا أثر له في كتاب الجمل.

إن المواضع السابقة تظهر تناقضاً واضحاً بين كثير من الآراء الموجودة في كتاب الجمل وآراء الخليل التي تقابلها، ومع هذا التناقض لا يمكن القول بنسبة الكتاب إلى الخليل.

ثانياً: أوجه التناقض بين آراء صاحب الجمل وآراء سيبويه:

كثيراً ما تكون آراء سيبويه صدى لآراء أستاذه الخليل، فإذا كان لسيبويه رأي مختلف فإنه يصرح بذلك«[٧١]»، وعلى هذا الأساس يكون التناقض بين آراء صاحب الجمل وآراء سيبويه -حين لا يُذكر الخليل – أمراً يؤكد عدم نسبة الكتاب إليه، ويكفينا هنا أن نذكر بعض الأوجه لهذا التناقض:

١- يرى صاحب الجمل أن قولهم: «هذا تمراً أطيب منه بسراً من قبيل النصب على إضمار كان فيقول: «وتقول: هذا تمراً أطيب منه بسراً أي إذ كان تمراً أطيب منه إذا كان بسراً ... وتقول: محمد فقيهاً أبصر منه شاعراً، أي: إذا كان شاعراً «[٧٢]».

وقد تناول سيبويه هذه المسألة، وأشار إلى من رأى إضمار كان مفنداً رأيه فقال: هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بسراً أطيب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينصب على إذ كان، ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر، لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال»[٧٣].

وسيبويه هنا يشير إلى الرأي الذي ذكره صاحب الجمل، ويفنده بطريقة منطقية، ولم ينسبه إلى الخليل، وليست هذه الطريقة التي يعبر بها سيبويه عن آراء أستاذه لذلك فما ورد بالجمل وذكره سيبويه رافضاً له – لا يعقل أن يكون للخليل بن أحمد، وقد أشار النحاة إلى الخلاف في هذه المسألة «[٧٤]» ولم ينسب أحدهم الرأي الوارد في الجمل إلى الخليل.

٢- من وجوه النصب عند صاحب الجمل النصب بالنداء المضاف يقول فيه: «قولهم يا زيد بن عبد الله، نصبت زيداً لأنه نداء مضاف، ونصبت ابن لأنه بدل من زيد، وخفضت عبد الله بإضافة ابن إليه»[٧٥].

فهو يفسر نصب المنادي في المثال بأنه مضاف، وكأنه يرى البدل مقحماً بين المضاف والمضاف إليه، ولا يشير إلى جواز ضم المنادى في هذه المسألة.

ولسيبويه تفسير مختلف تماماً، يرى فيه أن المنادى هنا يجوز فيه الضم والفتح، والضم هو الأصل، أما الفتح فيفسره على الاتباع، ويستأنس لذلك بالكلمتين « امرُؤ» و«ابنُم» حيث يتبع الحرف قبل الأخير حرف الإعراب، فيفتح بنصبه ويضم برفعه ويكسر بجره، وسيبويه في حديثه عن هذه المسألة لا يشير إلى رأي آخر لأستاذه.

٣- يرى صاحب الجمل أن المصدر إذا جرى على غير فعله في باب المفعول المطلق فعامله محذوف، وليس الفعل المذكور، فيقول: «وأما قول الله عز وجل ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾ ﴿نوح: ١٧﴾ أي أنبتكم فنبتم نباتًا، قال الشاعر:

أرى الفتى يَنبُت إنباتَ الشجر

أي ينبت فينبته الله إنبات الشجر.»[٧٦]

وقد تناول سيبويه هذه المسألة فقال: «هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجْتَوَرُوا تجاوُرًا، وتجاوَرُوا اجتوارًا، لأن معنى اجْتَوَروا وتجاوروا واحد... وقال الله تبارك وتعالى: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾ ﴿نوح: ١٧﴾؛ لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت»[٧٧]

فسيبويه يجري المصدر على الفعل السابق دون تقدير فعل يناسبه في الصياغة كما فعل صاحب الجمل، ولا يذكر سيبويه رأياً آخر لأستاذه.

٤- يرى صاحب الجمل أن «إلا» تأتي أحيانا بمعني الواو فيقول: «وأما قول الشاعر:

وكُلُّ أخ مفارقُه أخوه
لعمرُ أبيك إلا الفرقدان

رفع الفرقدين لأنه أراد والفرقدان يفترقان، فجعل إلا تحقيقا، وقال بعضهم إلا في موضع الواو.»[٧٨]

أما سيبويه فيذكر الشاهد السابق، لكنه يوجهه توجيهاً مختلفاً تماما، فيرى أن إلا بمعنى غير،

«فيقول: باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير.. كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، إذا وصفت به «كلا» كما قال الشماخ:

وكلُّ خليل غيرُ هاضم نفسه

لوصل خليل صارمٍ أو معارزِ»«٧٩»

ومن الواضح أن الخلاف فى التوجيه ينتج عنه اختلاف فى دلالة البيت، فعند صاحب الجمل يطرد حكم المفارقة على كل المخلوقات، وكذلك الفرقدان، فهما – وإن ظهرا متلازمين – مصيرهما إلى افتراق، أما عند سيبويه فحكم المفارقة ينطبق على كل المخلوقات المغايرة للفرقدين، فهما متلازمان أبدا.

ومع هذا التناقض الواضح فى التوجيه والدلالة لا يعقل أن يكون رأي صاحب الجمل هو رأي الخليل ويتجاهله سيبويه بهذه الطريقة فلا يشير إليه، فهذه ليست طريقة سيبويه فى تناول آراء أستاذه.

٥-يرى صاحب الجمل أن النعت السببي المجرور من قبيل الجر على المجاورة يقول: «والخفض بالجوار قولهم: مررت برجل عجوز أمه، ومررت برجل طالق امرأته، خفضت عجوزاً وليس من نعت الرجل إلا أنه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار» «٨٠»

ويذكر صاحب الجمل فى هذا الموضع شواهد الجر على المجاورة مثل قول العرب: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، ويرى أن النعت السببي المجرور يأخذ حكمها تماماً فى التفسير، فكلاهما يأخذ حكم ما قبله فى الجر للقرب والجوار ويرى كذلك أن الاسم الموضوع بعد النعت مرفوع على الابتداء.

وهذا رأي غريب لصاحب الجمل، وقد تناول سيبويه النعت السببي، كما تناول الجر على المجاورة«٨١»، ولم يربط بينهما كما فعل صاحب الجمل، ولم ير ما رآه من تفسير، كما أنني لم أجد أحداً من النحاة اللاحقين يذكر هذا الرأي الغريب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ربط صاحب الجمل بين الجر على المجاورة والنعت السببي المجرور قد وجدنا له أثراً عند ابن جني «ت٣٩٨هـ» حيث رأى أن ما جاء على نحو: هذا جحر ضب خرب، كان فى الأصل نعتاً سببياً تم فيه حذف معمول النعت، فالأصل: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه«٨٢» لكن يلاحظ أن ابن جني جعل النعت السببي هو الأصل، فى حين جعل صاحب الجمل الجر على المجاورة أصلاً، كما يلاحظ اختلافهما فى توجيه مرفوع النعت السببي.

٦-يرى صاحب الجمل أن اسم«لا» النافية للجنس فى نحو: « لا مال لعبد الله «معرب منصوب، وليس مبنياً»، فقد ذكره وجهاً من أوجه النصب، ولم يذكره فى المبنيات،«٨٣» أما سيبويه فيرى أن اسم «لا» على هذا النحو مبني وليس معربا « لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر...» «٨٤».

وسيبويه فى تناوله لهذه المسألة ينقل بعض التفسيرات عن الخليل، لكنه لا يشير إلى خلاف مع أستاذه مما يؤكد الشك فى نسبة ما ورد بكتاب الجمل إليه.

تلك بعض المواضع التى تظهر الخلاف والتناقض بين آراء صاحب الجمل وما يناظرها لدى سيبويه دون أن يشير سيبويه إلى خلاف مع أستاذه فى أي منها، واجتماع مثل هذه الآراء إضافة إلى ما سبق أن ذكرناه من تناقض بين آراء صاحب الجمل وآراء الخليل – يؤكد عدم نسبة هذا الكتاب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ثالثا: اختلاف التحليل بين صاحب الجمل والخليل بن أحمد:

المتتبع لآراء الخليل بن أحمد فى كتاب سيبويه يعجب أيما إعجاب بتحليله وتفسيره لظواهر اللغة، واستنباطه للعلل والأقيسة، وربطه بين الظواهر اللغوية، واعتبارها بناء واحداً يفسر بعضه بعضاً، وكل هذا لا نجده فى كتاب الجمل فى النحو. فالكتاب يكاد يخلو من التحليل، وفى المواضع القليلة التى يحلل فيها، ويلتقي مع الخليل، نلاحظ اختلافاً واضحاً فى التحليل والمعالجة، ولتوضيح هذا الأمر نسوق مثالين:

١-يتحدث صاحب الجمل عن النصب بالمدح فيقول: وقال الأخطل:

لقد حملتْ قيسُ بنُ عيلانَ حربَها

على كل حال من ذلولٍ ومن صعبِ.

على مستقلٍّ بالنوائبِ والحربِ.

أخاها إذا كانت عضادًا سما لها

ويقول: « نصب أخاها على المدح، ولولا ذلك لخفضه على البدل من مستقل، وإنما ينصب المدح والذم والترحم والاختصاص على إضمار أعني»«[٨٥]»

ويورد سيبويه البيتين السابقين ثم يقول: «وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكر أهل ذاك... ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: « إنا بني فلان نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاء»«[٨٦]».

فعلى الرغم من الاتفاق فى تفسير النصب بفعل محذوف، فنص الجمل يخلو من روح الخليل وأسلوبه وتحليله وجمعه للنظائر ليفسر بعضها بعضا، ولا يخفى اختلاف اللغة، فالنصب عند صاحب الجمل على المدح على إضمار أعني، وعند الخليل على الفعل ثناء وتعظيما، كأنه قال أذكر.

٢-يتحدث صاحب الجمل عن نصب المستثنى بإلا إذا تقدم على المستثنى منه فيقول:«وإذا قدمت المستثنى على حرف التحقيق نصبت ما قبله«[٨٧]» ورفعت ما بعده»، تقول: مالي إلا أباك صديق، قال الشاعر:

ومالِيَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ

ومالِيَ إلا مشعبَ الحق مشعبُ

وقال آخر:

والناس إلْبٌ علينا ليس لنا

إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وزرُ

نصب «السيوف» وأطراف القنا، لأنه قدم المستثنى، وعلى أن «إلا» فى معنى «لكن»، لأن «لكن» تحقيق و«إلا» تحقيق»«[٨٨]»

وقد نقل سيبويه رأي الخليل فى نصب هذا النوع من المستثنى فى نحو «ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صديقٌ» فقال:«وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعدما تنفى فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة فى قولهم: فيها قائما رجل، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه»«[٨٩]».

فصاحب الجمل يكتفي فى تفسيره نصب المستثنى بالعلة الأولى وهى تقدمه على المستثنى منه وعندما يستمر فى إيضاح

تفسيره يذكر رأياً غريباً وهو أن إلا هنا بمعنى«لكن»، وإذا كانت «لكن» تنصب الاسم بعدها فكذلك «إلا» ويكرر مصطلح التحقيق، ويعني به أن «إلا» عندما تسبق بنفي فهى تفيد الإثبات.

أما الخليل فيختلف معه تماما فى التفسير والتحليل والمعالجة واللغة، فهو يرى أن المستثنى فى نحو:«ما لي إلا أباك صديق» «[٩٠]» قد خالف الأصل بتقديمه، فهو فى الأصل بدل، والبدل لا يقدم على المبدل منه، لذلك خالف الأصل فى حكم الإعراب، إذ الأصل أن يرفع تابعا للمبدل منه، أما حكم النصب فقد استحقه لأنه حكم جائز فى حال التأخير، وإن كان مرجوحاً بالإتباع، فكأنه عندما خالف الأصل بالتقديم استحق حكماً مخالفاً للأصل لكنه جائز مع التأخير.

ولا يكتفي الخليل بذلك بل يعتمد على النظير استئناسا وتأكيدا لتفسيره، والنظير فى نحو قولهم: «فيها قائما رجلٌ» حيث تقدمت الصفة على الموصوف، وكان الأصل أن تتأخر فتتبع موصوفها فى الرفع، ومع تقديمها فقدت حكم الأصل، وأخذت حكماً كان جائزاً فى حال التأخير، لكنه مرجوح بالاتباع.

إن الاختلاف واضح بين الجانبين، وذلك رغم الاتفاق فى الأحكام، وقد تتبع الدكتور عبادة مثل هذه المواضع التى يبدو فى ظاهرها الالتقاء والاتفاق وعدها من الأسس التى يعتمد عليها فى الحكم بنسبة الكتاب إلى الخليل، وقد ذكر ما يقرب من ثلاثين موضعا، لكنها لا تختلف عن الموضعين السابقين، فمثل هذه المواضع لا يعتمد عليها فى تحديد نسبة الكتاب إلى الخليل، لأنها تحمل فى داخلها قدراً كبيراً من التباين والاختلاف.

رابعاً: اشتمال الكتاب على مالا ينتمى إلى عصر الخليل:

سبق أن ذكرنا أمثلة لذلك ذكرها الباحثون الذين شككوا فى نسبة الكتاب إلى الخليل ونضيف هنا ما يأتي:

١-ذكر صاحب الجمل مصطلح «المجاز» بمفهومه البلاغي، فقال: « قال الشاعر:

أما النهارُ ففي قيد وسلسلة

والليلُ فى جوف منحوت من الساج

رفع الليل والنهار، لأنه جعلهما اسما ولم يجعلها ظرفا، وكذلك يلزمون الشيء الفعل ولا فعل، وإنما هذا على المجاز، كقوله جل وعز فى ﴿البقرة: ﴾ ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجرتهم وما كانوا مهتدين ﴾ ﴿البقرة: ١٦﴾، والتجارة لا تربح، فلما كان الربح فيها نسب إليها، ومثله ﴿فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية أستطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدار يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لتخذت عليه أجرا ﴾ ﴿الكهف: ٧٧﴾ جدارا يريد أن ينقض ولا إرادة للجدار«[٩١]»

لقد تعرض سيبويه والفراء والأخفش وأبو عبيدة لهذه المعاني والشواهد التي ذكرها صاحب الجمل، لكن أحداً منهم لم يذكر المصطلح بمفهومه البلاغي«[٩٢]»، إذا لم يأخذ مدلوله المقابل للحقيقة إلا فى منتصف القرن الثالث على يد الجاحظ «ت ٢٥٥هـ»، وابن قتيبة «ت٢٧٦هـ»،«[٩٣]» لذلك فورود هذا المصطلح فى كتاب ينسب إلى الخليل يحمل الكثير من الشك فى نسبة الكتاب إليه.

٢-ذكر صاحب الجمل مصطلح «الإغراء» وهذا المصطلح لم أعثر عليه فى كتب النحو التى تنتمي إلى الفترة التى أعقبت عصر الخليل، فلم يرد فى كتاب سيبويه ولا كتابي معاني القرآن

للأخفش والفراء، ولا فى المقتضب للمبرد ولا الأصول لابن السراج، وقد ورد هذا المصطلح حاملاً المفهوم نفسه عند أبي القاسم الزجاجي «ت٣٤٠ هـ» فى كتابه الجمل فى النحو«٩٤».

وقد أشار الدكتور عبادة إلى ورود هذا المصطلح فى كتاب «مقدمة فى النحو» المنسوب لخلف الأحمر «ت ١٨٠هـ» وعد ذلك مما يقوى نسبة الكتاب للخليل«٩٥»، لكن الكتاب المذكور دارت حوله شكوك فى نسبته، لذلك لا يصح أن يكون دليلاً يؤكد نسبة كتاب الجمل للخليل، بل إن ورود المصطلح فى الكتابين معاً دون الكتب التى أعقبتهما ليعد دليلاً يؤكد الشك فى نسبتهما.

٣-أشار الدكتور عبادة إلى أن المثال: «أكلت السمكة حتى رأسها» يعد غريباً فى هذا الكتاب، فهو لا ينتمي إلى كتب هذه الفترة، وأقدم الكتب ذكراً له «المقتضب» للمبرد، وهذه ملاحظة جيدة«٩٦»، لكنه رأى أن هذا لا يقدح فى نسبة الكتاب للخليل، ونضيف أيضاً أن هذا المثال بأوجهه الثلاثة موجود فى كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي«٩٧»، وسوف نوضح فيما بعد مغزى هذا الالتقاء بين كتاب الجمل للزجاجى، وكتاب الجمل المنسوب للخليل.

٤- أورد صاحب الجمل بيتاً يستشهد به على أحوال الاسم الواقع بعد مذ وهو قول الشاعر:

أبا حسن ما زرتكم مذ سُنَيّة

من الدهر إلا والزجاجة تقلس«٩٨»

وقد ورد البيت فى اللسان منسوباً إلى أبى الجراح العقيلي«٩٩»، قاله فى أبي الحسن الكسائي وأبو الجراح هذا من الأعراب الذين حكموا فى المناظرة بين سيبويه والكسائى، وكان معه أبو فقعس الأسدي وأبو زياد الكلابي وأبو ثروان العكلي،«١٠٠» وكان هؤلاء الأعراب يسكنون سواد الكوفة، ولم أعثر فى ترجمات الخليل بن أحمد أنه أخذ عن أبي الجراح أو أحد الأعراب المذكورين، بل يروى أن الأعراب الذين اتصل بهم وأخذ عنهم هم: أبو مهدية وأبو طفيلة وأبوالبيداء وأبو خيرة وأبو مالك وأبو الدقيش.

قد يكون أبو الجراح العقيلي معاصرا للخليل، لكنه لم يكن من الأعراب الذين اعتمد عليهم، بل كان من المصادر التى اعتمد عليها الكوفيون فى رواية كلام العرب، وقد نقل عنه الفراء «٢٠٧هـ» كثيرا، وقد كانت هذه المصادر الكوفية موضع شك وتضعيف من قبل البصريين، لذلك يصعب أن نجد لها أثراً فى سماع الخليل أو مروياته.

وبعد، فإن هذه الأدلة تجمع على عدم نسبة كتاب الجمل فى النحو إلى الخليل بن أحمد ويزداد هذا الأمر ثبوتاً ويقيناً إذا ما أضفنا إليها ما سبق أن ذكرناه من تناقض بين آراء صاحب الجمل وآراء الخليل وتلميذه، وما ذكرناه من اختلاف التحليل بين الرجلين وذلك فى المواضع التى يبدو فى ظاهرها الاتفاق والالتقاء فى الآراء، وكذلك إذا أضفنا الأدلة التى ذكرها الباحثون فى نفي نسبة الكتاب إلى الخليل.

خاتمة

من خلال ما سبق نخلص إلى ما يأتي:

أولا: «كتاب الجمل في النحو» الذي دارت حوله هذه الدراسة- تأرجحت نسبته بين الخليل بن أحمد الفراهيدي «ت ١٧٥هـ» وأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير «ت ٣١٧هـ»،

وقد ظهر ذلك مع أول إشارة إلى الكتاب، وهي إشارة ابن مسعر «ت ٤٤٢هـ»، ولم تسلم المخطوطات التي وصلتنا للكتاب من هذا الخلط في النسبة والعنوان، ولم يحسم هذا الأمر مع تحقيقات الكتاب الثلاثة، ولم يحسم كذلك رغم جهود الباحثين.

ثانيا: جهود الباحثين في نفي نسبة الكتاب للخليل بن أحمد - على الرغم من وجاهتها- لم تعتمد على تحليل مادة الكتاب وعرض الآراء الواردة فيه على آراء الخليل التي نقلتها لنا كتب النحو، وبخاصة كتاب سيبويه، لذلك لم تكن هذه الجهود مانعة للدكتور قباوة من تحقيق الكتاب منسوباً إلى الخليل، ولم تحل دون تأكيد النسبة إلى الخليل في الدراسة التي أعدها الدكتور عبادة حول الكتاب.

ثالثا: دراسة الدكتور عبادة حول الكتاب دراسة تحليلية تناولت مادة الكتاب، وما تضمنه من مسائل نحوية وصرفية، وشواهده، وعلله، ومصطلحاته وآراء الخليل بن أحمد في كتاب العين وكتاب سيبويه وصداها في كتاب الجمل، وكذلك الشواهد والأمثلة بين كتاب الجمل والكتب التي أعقبت مرحلة الخليل ككتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، وانتهت هذه الدراسة إلى أن الكتاب للخليل، ويؤخذ على هذه الدراسة أنها انحازت من البداية إلى نسبة الكتاب للخليل فاهتمت بإظهار أوجه الاتفاق بين آراء الخليل وما يقابلها في كتاب الجمل، كما اهتمت بأوجه الشبه بين الكتاب والكتب المذكورة، وهذه الطريقة لا تصلح لتأكيد نسبة الكتاب للخليل إلا إذا صاحبها انتفاء الخلاف والتناقض بين آراء الخليل والآراء الواردة في كتاب الجمل، لأن النحاة جميعا يتبعون الخليل وسيبويه في جل مسائل النحو.

رابعا: اعتمدت هذه الدراسة على عرض ما ورد في كتاب الجمل على نحو الخليل بن أحمد الذي نقلته كتب النحو وبخاصة كتاب سيبويه، وكذلك نحو تلميذه الذي كانت آراؤه صدى لآراء أستاذه ما لم يصرح بمخالفته، واهتمت الدراسة بأوجه التناقض في الآراء واختلاف التحليل والمعالجة لمسائل النحو بين صاحب الجمل والخليل كما اهتمت بإظهار ما اشتمل عليه الكتاب مما لا ينتمي إلى عصر الخليل، وقد أفضى ذلك كله إلى انتفاء نسبة الكتاب إليه.

فالنتيجة التي أفضى إليها هذا البحث هي: كتاب «الجمل في النحو ليس للخليل بن أحمد للأسباب الآتية:

التناقض الواضح بين كثير من الآراء الواردة في الجمل وآراء الخليل بن أحمد التي حملتها لنا كتب النحو بخاصة كتاب سيبويه.

التناقض الواضح بين كثير من الآراء الواردة في الجمل وآراء سيبويه التي لا يشير فيها إلى مخالفة أستاذه، فسيبويه في مثل هذه المواضع يصور آراء الخليل.

بعض الآراء التي خالف فيها صاحب الجمل الخليل وسيبويه - ذكرها النحاة المتأخرون غير منسوبة للخليل بن أحمد، بل كان منها ما ينسب إلى عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وابن يسعون وابن الطراوة، وفي بعض الأحيان كان النحاة يذكرون رأي الخليل دون إشارة إلى هذه الآراء المخالفة.

كتاب الجمل لا يفصح عن طريقة الخليل في تحليل الظواهر اللغوية، ففي المواضع التي يلتقيان فيها نجد اختلافاً واضحاً في تفسير الظواهر وكيفية معالجتها.

كتاب الجمل يشتمل على بعض الاصطلاحات والشواهد والأمثلة التي لا تنتمي إلى مرحلة الخليل ولا المرحلة التالية لها، ومن أمثلة ذلك استعماله المجاز بالمعنى الاصطلاحي، وذكره شواهد لأبي الجراح العقيلي الذي كان من مصادر الكوفيين، وكذلك لابن دريد الذي ولد بعد عصر الخليل.

يضاف إلى الأسباب السابقة ما ذكره الباحثون من أسباب تحول دون نسبة الكتاب إلى الخليل كإشارة مقدمة الكتاب إلى أن لصاحبه كتاب «مختصر في النحو» ولم ينسب أحد إلى الخليل هذا المختصر، وإجماع من عاصروا الخليل على أنه لم يؤلف كتابا قط، واستعمال اللغز النحوي في الكتاب، ولم نعهد وجود ذلك في عصر الخليل، واشتمال الكتاب على بعض الاضطراب الذي لا يمكن صدوره عن الخليل.

الهوامش

١ - هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج ابن شقير، كانت وفاته سنة ٣١٧هـ، وكان من النحاة الذين جمعوا بين المذهبين الكوفي والبصري، مع ميل وتعصب للأول، فقد أخذ النحو عن ثعلب والمبرد إمامي المذهبين في عصره، ومن أشهر تلاميذه أبو القاسم الزجاجي وأبو علي القالي، والكتب التي نسبت إليه أربعة هي: المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والمختصر في النحو، والجمل، والثلاثة الأول مفقودة، والأخير هو موضع الخلاف في نسبته ولم ترد لابن شقير آراء في كتب النحو إلا ما ذكره الزجاجي من أن: «ابن شقير كان يرى رأي الكوفيين في أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، لأن الأفعال تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء... وكان ابن شقير يعتل بمثل هذا الاعتلال ويردده كثيرا، وكان شديد التعصب مع الكوفيين على البصريين مع اعتقاده مذهب البصريين». «الإيضاح في علل النحو ٨١». وقد ورد ذكره في الإيضاح أيضاً وذلك في معرض إخبار الزجاجي بأنه يحكي آراء الكوفيين ومصطلحاتهم بألفاظ المتأخرين منهم كابن كيسان وابن شقير وابن الخياط. «انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٩، ١٣٢» ولم يرد له ذكر في كتاب الجمل للزجاجي وقد روى عنه الزجاجي كثيراً في كتابه "أخبار أبي القاسم الزجاجي" لكن هذه الروايات جميعها ليست في اللغة والنحو بل في الأخبار والسير. انظر الصفحات: ٣٦، ٤٥، ٤٧، ٥٦، ٨٦، ١٣٥، ١٤٥، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٧، ٢٣٤ وقد ورد ذكره كذلك في «مجالس العلماء» للزجاجي في رواية خبر انظر: ١٩١. ولم يرد له ذكر في «حروف المعاني» ولا في الإبدال والمعاقبة والنظائر. وقد ذكره أبو جعفر النحاس كذلك في موضعين من كتابه «إعراب القرآن» ٣/ ٢٢٥، ٥/ ٣٥٥. وانظر في ترجمة ابن شقير: مراتب النحويين٣٥، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي١٠٨، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي٧٥، وتاج العروس١٢/ ٢٢٤، وتاريخ العلماء والنحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لابن مسعر٤٨-٤٩، وتاريخ بغداد للخطيب

البغدادي٤ / ٨٩.

٢ - انظر:الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٣، ص٤٣. والقفطي، إنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ج١ ص٣٤١.

٣ - انظر: ابن مسعر، المفضل بن محمد، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص٤٨-٤٩. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، دار المأمون، مصر، د. ت، ج ٣، ص ١١.

٤ - انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة «مقدمة التحقيق»، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٨-١٢.

٥ - رسالة ماجستير للباحث سعد أحمد سعد جحا، وهي مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر تحت رقم ٦٣٥ ماجستير، سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦ - كتاب الجمل في النحو «مقدمة التحقيق»، ص٥.

٧ - السابق، ص٨.

٨ - لم يذكر المحقق تاريخ صدور الكتاب، لكنه ذكر تاريخ الانتهاء من التحقيق في تقديمه للكتاب، وهو سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، أما طبعه فقد يكون بعد ذلك بسنوات وقد أنهى الدكتور قباوة مقدمته للتحقيق سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، وطبع الكتاب بعد ذلك بثلاث سنوات، ولم يذكر الدكتور فائز فارس شيئاً عن التحقيقين السابقين.

٩ - فائز فارس، المحلى - وجوه النصب، مؤسسة الرسالة،، د. ت، بيروت، ص٣٠.

١٠ - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ج١، ص٣٠٢.

١١ - انظر: أبو المكارم، علي، تاريخ النحو العربي حتى القرن الثاني الهجري، القاهرة، الحديثة للطباعة، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ص١٠٩-١١٢.

١٢ - وردت في الكتاب خمسة أبيات يقصد بها الإلغاز النحوي، منها:

إن فيها أخيك وابن هشام

وعليها أخيك والمختارا

وقد ورد هذا البيت في سياق الحديث عن النصب بإن، وقال صاحب الجمل عن هذا البيت: «هذا لغز، يريد كوى من الكي بالنار». انظر: كتاب الجمل للخليل، ص١٣١-١٣٢، وانظر: ص١٣٩، ١٧٧.

١٣ - انظر: الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، ج١، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٩ه / ١٩٧٩م، ص٢٥٨-٢٦١.

١٤ - تحقيق كتاب وجوه النصب، ص١٨.

١٥ - كتاب الجمل في النحو، ص٢٣ «من مقدمة التحقيق».

١٦ - المحلى - وجوه النصب، ص٣٢ «من مقدمة التحقيق».

١٧ - السابق، ص٣٣.

١٨ - عبادة، محمد إبراهيم، كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط١، ١٩٨٨م، ص٧.

١٩ - السابق، ص٨.

٢٠ - السابق، ص٢٠.

٢١ - كتاب الجمل، ص ٤٩، وانظر ص٥٥.

٢٢ - كتاب الجمل دراسة تحليلية، ص١٦.

٢٣ - السابق، ص٢٢.

٢٤ - السابق، ص٣١، وانظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤م، ص١٠٤.

٢٥ - السابق، ص٥٥.

٢٦ - السابق، ص٧٩، ٩٣، ١٠٠.

٢٧ - السابق، ص٧، ١٥١.

٢٨ - استبعدنا هنا كتاب العين، لأن نسبته للخليل موضع شك بين العلماء والباحثين، يقول ابن خلكان: «وأكثر العارفين في اللغة يقولون إن كتاب العين في اللغة ليس من تصنيف الخليل، وإنما كان قد شرع فيه ورتّب أوائله وسمّاه العين، ثم توفي فأكمله تلاميذه». وفيات الأعيان ج٢، ص١٧، ومن العلماء الذين أنكروا

هذه النسبة النضر بن شميل ومورج السدوسي، ونصر ابن علي الجهضمي، وأبو الحسن الأخفش، وأبو حاتم السجستاني، وابن دريد، وابن فارس، وأبو علي القالي، وابن جني، والأزهري، ومن العلماء الذين رأوا أن للخليل فكرة الكتاب دون مادته: ثعلب، وإسحق ابن راهويه، والسيرافي، وابن المعتز، وأبو الطيب اللغوي، وأبو بكر الزبيدي، والسيوطي.

انظر المعجم العربي نشأته وتطوره، للدكتور حسين نصار، ج١، صـ٢١٩-٢٣١، مكتبة مصر، القاهرة، ١٤٠٨ه / ١٩٨٨م. واستبعدنا كذلك «المنظومة النحوية» المنسوبة للخليل بن أحمد؛ لعدم وجود أدلّة علميّة تثبت نسبتها إلى الخليل، فأقوى دليلين هما ورود إشارة إليها فى «مقدمة فى النحو» المنسوب لخلف الأحمر، واتفاقها مع كتابنا «الجمل فى النحو» فى بعض المصطلحات التى تنسب للكوفيين، وكلا الكتابين لم تثبت نسبته لصاحبه. و«المنظومة النحوية» المنسوبة للخليل بن أحمد حقّقها الدكتور أحمد عفيفي، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٩٥م. وهذه المنظومة فى حاجة إلى دراسة توضح حقيقة نسبتها، والأمر كذلك بالنسبة للكتاب المنسوب لخلف الأحمر.

٢٩ - كتاب الجمل، ص٤٨، وانظر: ص ٢٥٣.

٣٠ - المبرِّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ج٢، ص٧٠٦.

٣١ - انظر: سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ج٣، ص٥-١٦.

٣٢ - كتاب الجمل، ص٢٢٢.

٣٣ - الكتاب، ج٢، صـ٢٠٥-٢٠٦، وانظر: ج٢، ص٢٧٩.

٣٤ - همع الهوامع، القاهرة ١٣٢٧هـ، ج١، ص١٤٥.

٣٥ - انظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المدني بالقاهرة، ج١ص٢٠٦-٢١٧. وابن مالك، شرح التسهيل، ط١، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ج٢، ص٥٩-٦٢.

٣٦ - كتاب الجمل للخليل ص٢٩٩.

٣٧ - الكتاب ج ٢ص٣٢٣.

٣٨ - يذكر سيبويه رأي الخليل فى إطار تفسير إعراب المستثنى المنقطع وتصريحه بأن ذلك على الإبدال والخليل هنا فى معرض تفسير مجيء البدل من غير جنس المبدل منه فى هذا النوع من الاستثناء، فيعتمد على طريقة الاستدلال بالنظير البعيد، فالبيت المذكور للاستدلال ليس من باب الإبدال، بل من باب المبتدأ والخبر، والعلاقة بين هذين الركنين فى حال الإفراد تشبه العلاقة بين البدل والمبدل منه من حيث اشتراط أن يكون الثاني موافقا للأول فى المعنى، وإذا كان الاتساع والمجاز قد وردا فى علاقة الخبر بالمبتدأ فلا مانع من وقوع ذلك بين البدل والمبدل منه.

٣٩ - انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٥٣.

٤٠ - الكتاب، ج ٢ص٢٠٢-٢٠٣.

٤١ - كتاب الجمل للزجاجي، ص١٥٤-١٥٥.

٤٢ - كتاب الجمل للخليل، ص١٤٣-١٤٤.

٤٣ - الكتاب، ج٣ص٣٨.

٤٤ - كتاب الجمل، دراسة تحليلية، ص٥٢.

٤٥ - كتاب الجمل، ص١١٢-١١٣.

٤٦ - الكتاب، ج٣ص٤٧، "وإلا أن" فى قول سيبويه فى معنى "حتى" لذلك لا تناقض بين ما ورد فى النسخة الثانية من كتاب الجمل منسوبا للخليل وما أورده سيبويه حكاية لرأي أستاذه وانظر: المقتضب ج٢، ص٢٨، والأصول لابن السراج، ج٢، ص١٥٦. والزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ط٤، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص١٨٦.

٤٧ - السابق ج٣ص٤٩.

٤٨ - كتاب الجمل للخليل، ص٨٣-٨٤.

٤٩ - كتاب الجمل للزجاجي، ص١٥١.

٥٠ - الكتاب، ج٢ص١٨٧-١٨٨.

٥١ - كتاب الجمل، ص١٤٠.

٥٢ - انظر الكتاب، ج ٣ص١٠٦.

٥٣ - السابق، ج٣ص٩٩.

٥٤ - السابق: ج٣ص١٠٠.

٥٥ - كتاب الجمل، ص١١٤.

٥٦ - السابق: ص٣٨.
٥٧ - الكتاب، ج١ص٢٧٣-٢٧٤.
٥٨ - السابق، ج١ص٣٧٨.
٥٩ - همع الهوامع، ج١ص٢٤٠.
٦٠ - كتاب الجمل، ص٢٨٨.
٦١ - الكتاب، ج٣، ص١٠٣.
٦٢ - انظر كتاب الجمل، ص٦٥.
٦٣ - الكتاب، ج٢، ص٦٦.
٦٤ - انظر: كتاب الجمل، ص١٧٣.
٦٥ - الكتاب، ج١، ص٤٣٦-٤٣٧.
٦٦ - كتاب الجمل، ص ١٦٦. والابتداء عند صاحب الجمل يعني المبتدأ. انظر: ص١١٨، ١١٩.
٦٧ - الكتاب، ج٢، ص٩٢م.
٦٨ - كتاب الجمل للخليل، ص١٣٧.
٦٩ - السابق، ص١٤٨.
٧٠ - انظر الكتاب، ج٢، ص ١٨٢ وما بعدها.
٧١ - من المواضع التي يصرح فيها سيبويه بمخالفة أستاذه: ج٢، ص ١٦٤، ٣٩٩، ٤٠١، ج٣، ص٥، ١٦.
٧٢ - كتاب الجمل، ص١١٣.
٧٣ - الكتاب، ج١، ص٤٠٠.
٧٤ - انظر المقتصب، ج٣، ص٢٥٠ - ٢٥١. وشرح التسهيل، ج٢، ص٣٤٤. وشرح المفصّل، ج ٢، ص٦٠. والإسترآباذي، رضيّ الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ج١، ص٢٠٨-٢٠٩.
٧٥ - كتاب الجمل، ص٧٧.
٧٦ - السابق، ص١١٦.
٧٧ - الكتاب، ج٤، ص ٨١.
٧٨ - كتاب الجمل، ص١٥٥، ٣٠٠-٣٠١ والفرقدان نجمان قطبيان لا يفترقان.
٧٩ - الكتاب، ج٢، ص٣٣٥.
٨٠ - كتاب الجمل، ص١٧٣.
٨١ - انظر: الكتاب، ج١، ص٤٢٤، ج٢، ص١٩-٢٢، ج٣، ص٤٣٦-٤٣٧.
٨٢ - انظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩٢، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٨م، ج١، ص٤٣٦-٤٣٧. وقد أشار السيرافي «ت٣٦٨هـ» إلى تفسير قريب مما قاله ابن جني ناسبا إياه إلى أحد البصريين المتأخرين فقال: " رأيت بعض النحويين من البصريين قال فى: هذا جحر ضب خرب، قولاً، شرحته وقويته بما يحتمله، زعم هذا النحوي أن المعنى: هذا جحر ضب خرب الجحر، صار من باب الحسن الوجه وفي خرب الجحر مرفوع، لأن التقدير كان: خرب جحره". انظر: الكتاب «هامش» ج١، ص٤٣٦.
٨٣ - كتاب الجمل للخليل، ص٤٧، وانظر: ص٨٥.
٨٤ - الكتاب، ج٢، ص٢٧٤.
٨٥ - كتاب الجمل للخليل، ص٦٢.
٨٦ - الكتاب، ج٢، ص٦٥-٦٦.
٨٧ - يلاحظ وجود خلط فى كلام صاحب الجمل، وقد أورده المحقق كما هو مشيراً إلى ذلك فى الهامش بعبارة" كذا" ويبدو أن صواب الكلام فى استبدال "مع" بحرف الجر" على".
٨٨ - كتاب الجمل، ص٢٩٨.
٨٩ - الكتاب، ج ٢، ص٣٣٥.
٩٠ - هذا المثال ذكره كل من سيبويه وصاحب الجمل.
٩١ - كتاب الجمل للخليل، ص٤٣-٤٤.
٩٢ - أطلق سيبويه على هذه المواضع للمجاز مصطلح "الاتساع" انظر: الكتاب، ج١، ص١٦٠-١٦١، وقد استخدم أبو عبيدة الكلمة عنواناً لكتابه "مجاز القرآن"، وكررها كثيراً فى هذا الكتاب، لكنه كان يعني بها الدلالة اللغوية لا الاصطلاحية، فهي عنده تعني التفسير والمعنى والتقدير والتأويل. انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج١، ص١٩، من مقدمة التحقيق للدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٩٣ - انظر: لاشين، البيان فى ضوء أساليب القرآن، دار الفكر، عمّان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٩٤ - انظر: كتاب الجمل ص٥٤، وكتاب الجمل للزجاجي، ص٢٤٤، والإغراء لديهما يأخذ مفهوماً مختلفاً عما استقر لدى النحاة المتأخرين، إذ يقصد به الأساليب التى ترد فيها أسماء أفعال الأمر المنقولة عن الظرفية أو الجار والمجرور، نحو: دونك وعندك وعليك.
٩٥ - انظر: الأحمر، مقدمة فى النحو، تحقيق عز الدين

التنوخي، دمشق ١٩٦١م، ص٨٢،٨١ وكتاب الجمل، ص٧٢.

٩٦ - انظر: كتاب الجمل، ص١٤٧، والمقتضب، ج٢، ص٨٣.

٩٧ - انظر: كتاب الجمل للزجاجي، ص٦٨-٦٩.

٩٨ - كتاب الجمل للخليل، ص١٣٦.

٩٩ - ابن منظور، لسان العرب، «قلس» الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

١٠٠ - انظر: ابن النديم، الفهرست، بدون طبعة أو تاريخ، دار المعرفة بيروت، صـ٧٠-٧٦. ومعجم الأدباء، ج١٣ص١٨٦-١٨٧.

المصادر والمراجع

- الأحمر، خلف، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦١م.
- الأخفش، معاني القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة، ط١مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الأزهـري، الشيخ خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، د.ت.
- الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، تحقيق د عيد مصطفى درويش، ود عوض القوزي، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٩١م.
- الإستراباذي، رضي الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الأندلسي، أبو حيان،البحر المحيط لأبي حيان، ط ٢، دار الفكر، عمّان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٩٩هـ.
- جحا، سعد أحمد سعد، تحقيق كتاب وجوه النصب المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، ماجستير بجامعة الأزهر رقم ١٤٠٠،٦٣٥هـ- ١٩٨٠م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية١٩٥٢م.
- الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ط ١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة، القاهرة، ١٣٩٧هـ-١٩٤٨م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٣م.
- الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السريّ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، القاهرة، ١٩٦٣م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإبدال والمعاقبة والنظائر، تحقيق عز الدين التنوخي، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، مكتبة العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، تحقيق د. علي توفيق الحمد،، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٢م.
- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السريّ بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

• سيبويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
• السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، القاهرة، ١٣٢٧هـ.
• ابن شقير، أبوبكر أحمد بن الحسن، المحلى- وجوه النصب، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
• عبادة، محمد إبراهيم، كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
• أبو عبيدة، معمر بن المثنّى، مجاز القرآن، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
• الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق عبد الفتاح شلبي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، الهيئة العامة للكتاب، والدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، السنوات: ١٩٦٦، ١٩٧٣، ١٩٨١م.
• الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ه / ١٩٨٧م.
• الفراهيدي، الخليل بن أحمد، المنظومة النحويّة، تحقيق د. أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٩٥م.
• ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
• ابن مسعر، المفضل بن محمد، تاريخ العلماء النحويين، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، ط٢، دار هجر للطباعة بالقاهرة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢.
• المبرد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
• أبو المكارم، علي، تاريخ النحو العربي، ط ١، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٣٩١هـ- ١٩٩٨.
• النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
• ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
• نصار، حسين، المعجم العربي نشأته وتطوّره، مكتبة مصر، القاهرة، ١٤٠٨ه / ١٩٨٨م.
• ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المدني، القاهرة، د.ت.
• ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصّل، المطبعة المنيرية، القاهرة، د. ت.